معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وسبل مواجهتها في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية

" دراسة ميدانية مطبقة على أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة بمركز ومدينة المنصورة "

إعداد

دكتور

مجدي صابر الدسوقي سويدان

أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية المساعد

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

مقدمة تؤدي إلى مشكلة الدراسة :

إن ثروة الأمم لم تعد تقاس بقيمة ما تملكه من موارد طبيعية بل توزن بمدى كفاءة العنصر البشري فيها وقدرته على الإنجاز والإبداع ويعني هذا بالنسبة لنا أن نبذل مزيدًا من الجهد لرفع كفاءة مواردنا البشرية ، ورفع مستوى الفرد المصري وتعزيز قدرته على التعامل مع التحديات المتجددة ، وتوظيف الأساليب التكنولوجية المتقدمة والنظم المستحدثة للارتقاء بالمستوى الثقافي للمرأة غير العاملة ، وتطوير الإدارة في المؤسسات العامة والخاصة ، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدور المركزي للمرأة غير العاملة في تحقيق التحولات اللازمة ليس فقط من حيث محاربة الأمية في صفوف الإناث والاهتمام بمداركهن المعرفية بل أيضا النظر إلى دور المرأة الأساسي والمركزي بصفة عامة في تنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها وإعدادها لمواجهة متطلبات العصر بقوة واقتدار [١].

كما تعد قضية التنمية من القضايا الهامة التي تستحوذ على اهتمام كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية وتمثل تلك القضية في واقع المجتمعات النامية احتياجًا ملحًا يتطلب استثمار كافة الموارد الداخلية والتي يأتي في مقدمتها المورد البشري الذي يعد أساسًا للتنمية وهدفًا لها وتهتم الدول النامية وفي مقدمتها مصر بالإنسان أيًا كان نوعه[٢].

حيث يعتبر أفراد المجتمع من أهم الموارد المتاحة وتنمية قدراتهم تعتبر مدخلاً للتنمية الشاملة ، كما أن تقدم المجتمع مرهون باتساع دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجال والنساء على أن تحقيق المواطنة الكاملة لا يتم دون مشاركة النساء في وضع السياسات وصياغة الترشيحات واتخاذ القرارات بحيث تأتي معبرة عن مصالح الرجل والمرأة على السواء[٣].

وتمثل المرأة نصف الموارد البشرية المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية خاصة التي لم تستثمر بعد استثمارا كاملا حيث تمثل المرأة ٤٩% من إجمالي عدد السكان[٤].

ويجب الإشارة إلى أن واقع المرأة في أي مجتمع يشكل معيارا للحكم على درجة النمو الحقيقي لهذا المجتمع وارتقائه ، فحدود هذا المجتمع هي نفسها درجة التقدم والنمو الحقيقي لهذا المجتمع ، كما أن الحدود هي ذاتها درجة تقدم المرأة في المجتمع فعندما يكون بالمجتمع تخلفا ما ، فإن النصيب الأكبر من هذا التخلف يكون للمرأة[٥].

وهذا يعكس أن قدرات النساء وفاعليتهن عامل رئيس لإنجاز أهداف التنمية فإذا لم تتحسن قدرات النساء فإن أهداف التنمية لن تتحقق[٦] ومما يزيد الأمر صعوبة أن تلك القدرات يعزز بعضها الآخر ، بمعنى أن التمتع بمستوى معيشة كريم يتطلب أن يتوافر لدى الفرد المعرفة الجيدة وأن يتمتع بصحة جيدة ، مما يسهم في مشاركة اجتماعية وسياسية واقتصادية جيدة[٧].

وأمام واقع المرأة الاجتماعي الذي يعوق النساء عن القيام بأدوارهن على خير وجه ، فإن الأمر يقتضي صياغة سياسة اجتماعية تعمل على دعم حقوق المرأة والنهوض بها اجتماعيا[٨].

ويرى البعض أن تلقي المرأة المساعدة دون أن تبذل أي جهد للحصول عليها يجعلها تعزف عن المشاركة في تنمية ذاتها أو مجتمعها لذلك أصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها أضمن السبل للإسهام في تحسين مستوى معيشتها واعتمادها على قدراتها ومواهبها[٩].

ويجب الإشارة إلى أن زيادة الوعي التنموي للمرأة بصفة عامة وغير العاملة بصفة خاصة أمر تفرضه الضرورة الاجتماعية ، خاصة في ظل ما توصلت له بعض الدراسات من أن ثمة ضعفًا في الوعي

العام لدى المرأة بصفة عامة سواء ما يتصل بالجانب الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي[١٠] والمرأة غير العاملة بصفة خاصة كما أشارت لذلك دراسة (Srivastava , S –K : 2005) [١١]

ومن أجل هذا تم تكوين عدة أجهزة ومؤسسات لرعاية المرأة والاهتمام بها ومن بين هذه الأجهزة نادي للمرأة بكل مركز شباب مطور على مستوى جمهورية مصر العربية ونادي المرأة هو جماعة متكاملة ومنظمة من السيدات والفتيات داخل مركز الشباب ويسعى النادي لتحقيق الوعي العام لدى المرأة في كافة المجالات ، خاصة مستوى المرأة غير العاملة اقتصاديا وثقافيا ، وتزويدها بالمعلومات والمهارات التي تساعدها في تحقيق هذا الهدف ، وذلك لتصبح المرأة أمًا أكثر صلاحية وربة منزل أكثر مهارة وعاملة أكثر إنتاجا ومواطنة أكثر إسهاما في خدمة مجتمعها خاصة وأن المرأة غير العاملة (المتفرغة) للمنزل تصل نسبتها إلى (٦٦.٧١%) من إجمالي سكان ج.م.ع وتمثل نسبة المرأة غير العاملة في محافظة الدقهلية على سبيل المثال (٦٦.٦٧%) من إجمالي سكانها وذلك وفقا لإحصاء ٢٠١٢ [١٢] وهي نسبة كبيرة إضافة إلى حرمانها بدرجة ما من بعض الخدمات أكثر من المرأة الحضرية مع انخفاض مستوى الدخل في الريف عن الحضر هذا بالإضافة إلى أن أندية المرأة بمراكز الشباب خاصة الريفية منها تعمل في إطار فلسفة تنمية المرأة والتي تقوم على فكرة النظر إلى المرأة كأحد العناصر البشرية المنتجة بالمجتمع لو نظمت صفوفها وكان هناك وعي بمتطلباتها واحتياجاتها ومشكلاتها مع مسايرة وعي المخططين لإشباع تلك الاحتياجات من خلال مراعاتها عند وضع خطة العمل بتلك الأندية فإن ذلك يؤدي إلى تغيير اتجاهاتهن ورؤيتهن لبرامج ومشروعات التنمية كما أشارت لذلك دراسة (مجدي محمد مصطفى ، ١٩٩٧)[١٣]

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه المرأة في تنمية المجتمع وما يستوجبه من اهتمام من سائر المؤسسات النظامية واللانظامية بما فيها مراكز الشباب الملحق بها أندية المرأة. إلا أن التغيير في أداء هذه الأدوار ما زال يواجه ببعض المعوقات التي تحول دون تنمية وعي المرأة بهذه الأدوار ، وبالتالي يوجد وعي مقصور على أن دور المرأة يتمثل في الدور الأسري فقط مما يستوجب ضرورة تنمية وعيها بأدوارها المختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تنمية هذا المجتمع من جانب وأن هناك ندرة نسبية لأندية المرأة بمراكز الشباب من جانب آخر ، فتحتوي محافظة الدقهلية على سبيل المثال على (٤٦٧) مركز شباب موزعة على الريف والحضر ويبلغ عدد أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة (١٤) ناديًا للمرأة[١٤] الأمر الذي يستوجب الوقوف على أدوار هذه الأندية في تنمية وعي المرأة ببرامجها ومشروعاتها التنموية ومدى تحقيقها لأهدافها وذلك للعمل على الارتقاء بهذه الأدوار الواقعية لنادي المرأة وبما يشجع المراكز الأخرى على تبني إنشاء هذه الأندية بها.

وإذا كان إمداد المرأة بالمعارف والمهارات مع تهيئة الفرص المجتمعية التي تشجعها على أن تخوض معارك التنمية يعد هدف أساسي من أهداف ممارسي الخدمة الاجتماعية في معظم المنظمات المهتمة بتحسين أوضاع المرأة. حيث تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التي تتعامل مع المجتمع وتسعى إلى المساهمة الإيجابية في حل مشكلاته ومواجهة معوقاته ، ويعتبر العمل مع المرأة أحد اهتمامات الخدمة الاجتماعية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل معارفها ومهاراتها وتنميتها لتأكيد حقوق المرأة[١٥].

ومن هنا نرى أن الأخصائيين الاجتماعيين بوصفهم منوطين بمواجهة المشكلات المرتبطة بالفئات الضعيفة أو المهمشة ومن بينها المرأة غير العاملة ، فهم أقدر على دراسة مشكلات تلك الفئة والمرتبطة

بالوعي التنموي لها وكذلك متطلباتها الذاتية والمجتمعية والتي تسهم في تحسين إسهاماتهم في المجتمع أو على أقرب تعبير تسهم في إدماجهم في المجتمع كقوى يستعان بها لخدمته وتنميته.

وتتضح أهمية تنمية وعي المرأة بصفة عامة وغير العاملة بصفة خاصة من أنها لديها القدرات والإمكانيات ووقت الفراغ ما يمكنها من التجديد والتغيير وقبول الأفكار البناءة في حقل التنمية والتي تساعدها على مواجهة مشكلاتها وحاجاتها بدلا من استقبالها لبرامج الإعلام غير الهادفة من خلال الشعارات البراقة وهذا ما أكدته دراسة (منال فاروق سيد : ٢٠٠٤)[١٦]

وبالتالي يمكن تنمية وعيها من خلال اقتراح وتخطيط وتنفيذ بعض البرامج والأنشطة التنموية التي تتيحها مؤسسات المجتمع وبخاصة المؤسسات التي أنشئت خصيصا بغرض ممارسة الأنشطة ووقت فراغ الأفراد وبما يعود عليهم بالنفع والفائدة.

ونتيجة لهذه الأطروحات انتقلت قضايا المرأة من مجرد النظر إليها بوصفها إنسانًا وكيانًا مستقلاً له من الحقوق وعليه من الواجبات ما يؤهلها للمشاركة مع الرجل في التنمية ، إلى مرحلة تكافؤ الفرص وإعطاء الفرص الكاملة لها لكي تشارك في كافة المجالات المجتمعية ما دامت تملك خبرات ومهارات تؤهلها لذلك ، أو إتاحة المناخ المناسب لإكسابها تلك المهارات مما يمكنها من أن تتبوأ المرأة موقعها في صنع القرارات على كافة المستويات تلك القرارات التي تعبر عن احتياجاتها الشخصية أو احتياجات مجتمعها.

والسؤال الذي يطرح نفسه " ما معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة " ؟

ويتطلب الإجابة على هذا التساؤل الوقوف أولا على مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بتلك الأندية ، وتحديد متطلبات تطوير أوضاعها، ثم التوصل إلى تصور مقترح يفيد لتفعيل دور الأندية في زيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

ثانيا : الدراسات السابقة :

قد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وتم انتقاء الدراسات الأكثر ارتباطا بها والتي تعتبر نقطة انطلاق لتحديد مشكلة الدراسة وهي كالتالي :

أ) الدراسات العربية :

١- دراسة (هدى عبد الفتاح ١٩٨٢) أشارت إلى أن المنظمات النسائية لها القدرة على مساعدة المرأة للمشاركة في عمليات التنمية ومساعدتها على حماية حقوقها[١٧].

٢- دراسة (إقبال الأمير ١٩٩٨) أكدت على ضرورة تدعيم الجمعيات الأهلية حتى تستطيع أن تدعم قدرة المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية وأن تركز على حقها في اتخاذ القرار[١٨].

٣- دراسة (إلهام عبد الحميد فرج ، كمال حامد مغيث ١٩٩٢) خلصت إلى أن الأوضاع الثقافية والتعليمية المتدنية للمرأة تنعكس على مشكلات اجتماعية أخرى أكثر صعوبة وهي انخفاض مكانة المرأة في مجالات التنمية ، فالجميع لا يشجعها عن طريق إتاحة الفرص الملائمة لها لأنه لا ينتظر منها الكثير لتدني مستواها التعليمي ولارتفاع معدلات أميتها ، ولانشغالها في أعباء أسرية أخرى تستحوذ على معظم وقتها وجهودها ، ومن جهة أخرى أصبحت المرأة ذاتها لا تثق في نفسها وقدرتها[١٩].

٤- دراسة (رضا سلامة علي ٢٠٠٠) تناولت التعرف على الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجه المرأة عند استفادتها من الخدمات الاجتماعية المقدمة إليها وخرجت الدراسة بنتائج أهمها أن أهم المشكلات التي تعوق استفادة المبحوثات من الخدمات الاجتماعية منها ما يرجع إلى المرأة ذاتها كمعاناتها من العديد من المشكلات كالفقر – البطالة – الأمية ومنها ما يرجع إلى إمكانيات المؤسسة المحدودة ومنها ما يرجع إلى العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الطلاق فيه[٢٠].

٥- دراسة (هدى توفيق محمد سليمان ٢٠٠٠) هدفت إلى التعرف على أهم دوافع مشاركة الريفيات في أنشطة مشروع "شروق" وكذلك التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على درجة هذه المشاركة مع بيان إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية في نجاح مشاركة المرأة في هذا البرنامج والتي تتجسد في الحد من العادات والتقاليد المعوقة للمشاركة والضغط على وسائل الإعلام وخاصة المرئية للقيام بدورها في التأكيد على أهمية دور المرأة التنموي[٢١].

٦- دراسة (محمد عمر الطنبولي ٢٠٠١) أوضحت أن أدوار المرأة في التنمية تتفاوت باختلاف مناطق الدراسة ، ووضعية المرأة في المجتمع ومدى إسهامها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ، إلا أنه على الرغم من أدورها المتعددة في إحداث التنمية إلا أنها ينقصها الكثير من الإرشادات والتثقيف والتدريب لكي تقوم بدورها في التنمية [٢٢].

٧- دراسة (أبو النجا محمد العمري ٢٠٠١) اهتمت بقدرات المرأة ذاتها ودورها في المشاركة بالعمل التطوعي حيث أكدت الدراسة على حصول العامل الخاص بقدرات المرأة على مرتبة متوسطة بين الدوافع الذاتية للتطوع بالجمعيات الأهلية ، وحصل عامل التطوع يزيد من مكانة المرأة في المجتمع على المرتبة الأخيرة من بينها الدوافع الاجتماعية للتطوع ، بينما انخفاض وعي المرأة كمعوق ثقافي وتعليمي احتل الترتيب الثاني بين المعوقات التي تعوق المرأة وتحد من مشاركتها الاجتماعية [٢٣].

٨- دراسة (نادية حليم سليمان ٢٠٠١) أشارت إلى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة يستلزم تحدي الضغوط والظروف المعاكسة من منطلق الاقتناع والوعي والخبرة والمعرفة ، وعلى أن تكتسب المرأة قدرات يستحيل بدونها مواجهة التحديات التي تواجهها مثل الأمية والفقر والبطالة ونقص المهارات والمعارف والجهل بالحقوق التشريعية[٢٤].

٩- دراسة (هدى سعيد السيد بهلول ٢٠٠١) هدفت إلى إعداد برنامج إرشادي لتنمية وعي المرأة في مجالي إدارة المنزل وإدارة الغذاء ، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباطية موجبة بين محل الإقامة ومستوى وعي ربة الأسرة بمجال إدارة المنزل كما وجدت علاقة ارتباطية بين مستوى تعليم ربة الأسرة ووعيها بمجال إدارة المنزل وهناك علاقة ارتباطية سالبة بين حجم الأسرة ومستوى وعي ربة الأسرة بمجال إدارة المنزل وإدارة الغذاء[٢٥].

١٠- دراسة (السيد عفيفي ٢٠٠٢) ترى في بعد توفير الخدمات المناسبة للمرأة ضرورة لزيادة مشاركتها الواعية في التنمية ، حتى تتمكن من تحقيق التوافق بين أدوارها المختلفة بكفاءة واقتدار[٢٦].

١١- دراسة (نشوى توفيق ٢٠٠٤) تتصل بتمكين المرأة ودورها في عملية التنمية حيث هدفت إلى التعرف على كيفية تمكين المرأة من القيام بدورها في عملية التنمية والوقوف على أبعاد التمكين

الكيفي والمهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي ، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة ، وأسفرت نتائج الدراسة أن المرأة حققت نسبًا تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع داخل كل مؤشر من مؤشرات التمكين، فعلى مستوى التمكين المهني حققت مكسبا على مستوى اتخاذ القرارات ، إلا أنها لم تحقق تمكينا على مستوى الاستقلال في بعض القرارات وخصوصا الإداريات والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والذي ارتفع في فئة الإدارة العليا بنسبة الثلث[٢٧].

١٢- دراسة (هدى عاصم خليفة ، ٢٠٠٤) اهتمت بكشف العلاقة بين نوعية الحياة والضغوط النفسية لدى المرأة العاملة ، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة طردية بين نوعية الحياة الخاصة بالمرأة العاملة وكل من مدة الخدمة ،- عدد الأبناء ، السن ، وظيفة الزوجة ووجود فروق بين السيدات مرتفعات الضغوط النفسية ومنخفضات الضغوط النفسية في نوعية الحياة[٢٨].

١٣- دراسة (منال طلعت محمود ٢٠٠٤) ركزت على رصد المعوقات التي تواجه المرأة عند تولي إدارة مراكز الشباب ، وتوصلت إلى أن المعوقات الذاتية للمرأة تأتي في مقدمة تلك المعوقات كالتردد في اتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بالعمل وعدم قدرتها على المواءمة بين التزامات العمل ومسئوليات الأسرة وعدم اهتمامها بتنمية ذاتها ، بينما احتلت المرتبة الثانية المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة وتؤثر على إدارتها لمراكز الشباب كعدم الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن دور المرأة وعدم قدرتها على تحقيق التوازن بين العمل والعلاقات الشخصية[٢٩].

١٤- دراسة (نادية عبد الجواد الجرواني ٢٠٠٧) هدفت إلى تحديد العلاقة بين خدمات الأندية النسائية وبين تحسين نوعية الحياة للمرأة المستفيدة من خدمات النادي ، وأظهرت الدراسة أن من أهم الخدمات التي تستفيد منها المرأة ما يلي : التدريب على مهارات الحياة الأساسية وخاصة المرتبطة بالاقتصاد المنزلي والإسعافات الأولية وكذا الأعمال الفنية مثل أعمال التفصيل والتطريز ، ومن بين الصعوبات التي تواجه تلك الأندية عدم وعي المرأة بالخدمات والأنشطة التي يقدمها النادي المسائي إلى جانب عدم الاستعانة بمتخصصين للإشراف على تلك الخدمات والأنشطة وأوصت الدراسة بضرورة توافر أخصائي اجتماعي داخل تلك الأندية حتى يمكن مواجهة الصعوبات التي تحد من استفادة العضوات من خدماتها[٣٠].

١٥- دراسة (سامية بارح ٢٠٠٧) واهتمت بمعرفة تأثير استخدام التمكين في تنمية القدرات الاجتماعية التعليمية ، الصحية ، الاقتصادية للمرأة المهمشة بالمناطق العشوائية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الحد من المشاعر السلبية واللامبالاة التي تعاني منها المرأة المهمشة من خلال تشجيعها على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية وإنشاء مراكز متخصصة لتقديم المشورة للمرأة خاصة في النواحي الاجتماعية والنفسية والأسرية[٣١].

١٦- دراسة (هيام شاكر خليل ٢٠٠٩) استهدفت التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه أخصائي الجماعة عند إكساب المرأة المهارات القيادية بأندية المرأة ، وخرجت الدراسة بعدة نتائج من بينها وجود قصور في الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي سواء من حيث افتقاره للأساليب المهنية في الممارسة العملية كمهارة الملاحظة ولعب الأدوار أو من حيث افتقاره إلى كيفية تطبيق المداخل والنماذج النظرية أثناء الممارسة الفعلية مما يؤثر على دوره في إكساب المرأة للعديد من المهارات التي تتطلبها عملية تنمية المجتمع[٣٢].

ب) الدراسات الأجنبية :

١- دراسة (ميرسون وآخرون Mercer and others 2000)

كشفت هذه الدراسة أن التجارب الفعلية لمراكز الشباب التي تركز على العمل لتنمية الشباب تؤدي إلى زيادة العلاقات التفاعلية بين فريق العمل بمراكز الشباب والأعضاء من الشباب وكذلك تحقيق أهداف البرامج التنموية[٣٣].

٢- دراسة (جليفا ماهشيد Jalilvand Mahshid 2000)

حاولت الدراسة توضيح العلاقة ما بين العمل وقيم المرأة وهدفت إلى التعرف على البناء القيمي الذاتي لكل من النساء العاملات وغير العاملات وقد أثبتت النتائج أن النساء العاملات لديهن بناء قيمي ذاتي يختلف عن النساء غير العاملات حيث تسود القيم السياسية والاقتصادية بين النساء العاملات بينما تسود القيم الاجتماعية والدينية بين النساء غير العاملات[٣٤].

٣- دراسة (جين نيتا Jain, Neeta, Geunthey, Ravi 2001)

بحثت الدراسة مشكلات التكيف للنساء العاملات من حيث الوضع الوظيفي والدور المزدوج للنساء العاملات وأثرها على صحتهم النفسية وذلك لاختبار الفرضية القائلة بأن مشكلات التكيف تمثل أعلى نسبة بين العاملات ، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن النساء غير العاملات لديهن فهم أفضل لأدوارهن رضاء زواجي أكبر وتحقيق للآمال والأهداف ، بينما النساء العاملات لديهن إدراك أقل لمسئوليتهن الشخصية تجاه نتائج الزواج ولديهن مزيد من المشاحنات ودعم أقل ومشاكل نفسية واجتماعية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء العاملات لديهن معدلات أكبر من المخاطر التي تهدد الصحة النفسية لهن عن مثيلتها غير العاملة[٣٥].

٤- دراسة (أجنس أبوسجا Agnes Apusigah 2002)

حيث أشارت إلى ضرورة إعادة الاهتمام بمكانة المرأة في عمليات التنمية والتعليم وذلك لمسايرة التحولات الكبيرة التي تحدث في المجتمع ، ومن أهم الآليات لإعادة مكانة المرأة في التنمية نبذ فكرة التمييز التي تشعر بها المرأة أمام الرجل في المجتمع ، والتركيز بدلا منها على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بينها وبين الرجل بقدر ما يكون بينها وبين كيانات وبناءات المجتمع ككل مع التركيز على تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لها وتوفير المصادر الإنتاجية وبذل الجهود لوضع أساليب وخطط شاملة تهتم وتركز على كل مشكلات المرأة في النواحي المختلفة عن طريق تفصيل وتمييز جوانبها ومساعدتها على العمل والإنتاج والتنمية في المجتمع قدر الإمكان[٣٦].

٥- دراسة (شاو.ف. م. راث ، سانجيتا Sahu, F. M, Rath, Sangeeta 2003)

أوضحت الدراسة أن هدفها دراسة الكفاءة الذاتية للنساء العاملات وغير العاملات في سياق المشاركة في تنمية المجتمع وكذلك بحث الارتباط بين الكفاءة الذاتية والرفاهية لدى تلك النساء وتوصلت نتائج الدراسة لوجود فروق بين النساء العاملات وغير العاملات حيث زيادة الكفاءة الذاتية لدى النساء العاملات عن غير العاملات ، كما أكدت على وجود ارتباط قوي بين مستوى الكفاءة الذاتية ومستوى الرفاهية[٣٧].

٦- دراسة (بوردن Bordon , A.M.2004)

بعنوان التعليم وعملية تمكين المرأة في الريف المكسيكي وهدفت إلى التعرف على مدى مساهمة التعليم في تسهيل عملية تمكين المرأة في الأرياف الفقيرة ، وقد أشارت الدراسة لأهمية التعليم والعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية في الريف المكسيكي ومحاولة التخلي عن النظرة السلبية[٣٨].

٧- دراسة (روزاليس لارا Rosales Laura 2005)

أجريت الدراسة على عديد من النساء العاملات وغير العاملات في إحدى مدن الهند وأكدت نتائجها على أن المرأة العاملة أكثر وعيا بذاتها وبطرق تنمية مجتمعها من المرأة غير العاملة[٣٩].

٨- دراسة (لايفلد آن Lifeld, Juile Ann 2006)

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ١٠٥٠ شابا بأحد مراكز الشباب وهدفت لتقييم الارتباط بين مشاركة العائلات في برامج مراكز الشباب والتنمية الإيجابية للشباب ، وخلصت نتائج الدراسة لوجود مستويات أعلى من الارتباط بين مشاركة العائلات في برامج مراكز الشباب وبين تحقيق التنمية لأفضل الشباب[٤٠].

٩- دراسة (أوكان ، باربارافOkun, Barbaraf, Ziady Laurren Callo 2006)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كافة النواحي السياقية الخاصة بالمرأة سواء العاملة أو غير العاملة وكذلك معرفة الدور الرئيسي لهن في تنمية مجتمعهن. وقد توصلت النتائج إلى أنه لتحقيق التوازن المرضي لمعظم النساء سواء العاملات أو غير العاملات يحتاج الأمر إلى استخدام توجهات نظرية ونظريات واستراتيجيات علاجية لمساعدتهن على فهم أدوارهن ومسئولياتهم في مختلف المجالات وبالتالي يشعرن بقدرتهن وتمكنهن من دراسة الاختيارات المتاحة لهن بما يساهم في وضع خطط فردية لتحقيق التوازن بين الإمكانيات المتاحة والقدرات المستمرة وترتيب الأهداف والتطلعات حسب الأولويات[٤١].

١٠-دراسة (رابين فيلد Rubin Feld, Stacey Klein baum 2006) هدفت لتقييم البرامج التنموية التي تقدم للشباب بمراكز الشباب وقد توصلت الدراسة إلى أن برامج مراكز الشباب تساهم في تدعيم التنمية الإيجابية لدى الشباب من خلال مراعاة الاحتياجات الفعلية للشباب[٤٢].

١١-دراسة (Aradhana Sharma 2008)

وعنوانها"دراسة في توازن الحياة العملية للمرأة العاملة" وهدفت لمحاولة استكشاف التحديات الصعبة التي تواجهها المرأة العاملة في الحفاظ على التوازن بين حياتها الشخصية والمهنية ، والعوامل المختلفة التي تؤثر على التوازن بين العمل والحياة للمرأة العاملة المتزوجة ، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن التوازن بين العمل والحياة للأفراد يؤثر على نوعية حياتهم وأن المرأة العاملة المتزوجة يصعب عليها تحقيق التوازن بين عملها وحياتها الشخصية بصرف النظر عن القطاع الذي تعمل به[٤٣]

- **تحليل الدراسات والبحوث السابقة** :

١- معظم الدراسات السابقة تركز على المرأة بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة بينما الدراسة الحالية تركز على المرأة غير العاملة المستفيدة من الخدمات الاجتماعية والتنموية لبرامج ومشروعات أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة.

٢- تسعى الدراسات السابقة إلى التركيز في إحدى الجوانب المرتبطة بشخصية المرأة مثل عزوف المرأة عن المشاركة في البرامج التنموية ، تحسين نوعية الحياة للمرأة المستفيدة من خدمات الأندية النسائية ، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة.

٣- اهتمت بعض الدراسات بتنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المهمشة في المناطق العشوائية بينما الدراسة الحالية تركز على الاهتمام بإكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة كعضو داخل المجتمع له متطلباته واحتياجاته وذلك من خلال الاستفادة من خدمات برامج ومشروعات أندية المرأة.

٤- تناولت بعض الدراسات السابقة دور المرأة العاملة من حيث احتياجاتها ومتطلباتها وطبيعة الأدوار القيادية لها.

٥- سعت بعض الدراسات السابقة إلى تناول المعوقات الاجتماعية التي تؤثر على إدارة المرأة لمراكز الشباب وكذلك الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي عند إكساب المرأة المهارات القيادية بأندية المرأة.

٦- بعض الدراسات السابقة اختصت بتوضيح جوانب القصور المتعلقة بوعي المرأة العاملة بأدوارها في المجتمع سواء دورها الاقتصادي والسياسي بينما الدراسة الحالية تركز على مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية ومعرفة معوقات إكساب الوعي التنموي لها ، والوقوف على متطلبات تطوير أوضاعها للمشاركة في تلك البرامج والمشروعات.

٧- ركزت بعض الدراسات السابقة على الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لتشجيع المرأة على المشاركة في العمل التنموي التطوعي وأشارت لوجود مجموعة من المعوقات الذاتية والمجتمعية تواجه المرأة وتقلل من دورها الحيوي والأساسي في إحداث التنمية.

٨- أوصت بعض الدراسات السابقة بضرورة استمرارية دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تحدث للشرائح الاجتماعية المستهدفة والمرأة غير العاملة إحداها حيث يحدث الفهم المشترك بين الجهات المسئولة عن البرامج الاجتماعية والجهات المستهدفة.

٩- تلاحظ على الدراسات السابقة ندرة الدراسات العربية التي تناولت معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة مما يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات للكشف عن أوجه تلك المعوقات حتى يمكن التوصل لمجموعة من المؤشرات تفيد في زيادة الوعي التنموي لها من منظور الخدمة الاجتماعية ، وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وكذلك تصميم وبناء استمارة الاستبيان ومناقشة نتائج الدراسة من خلال عرض أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين تلك الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

ثالثا : تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

في ضوء العرض السابق وما أشارت إليه الدراسات السابقة يتضح أن ثمة مشكلات اجتماعية لازالت تواجه المرأة المصرية عموما وغير العاملات منهن بصفة خاصة في أداء أدوارهن التنموية ، ولما كانت الخدمة الاجتماعية عموما لها أدوارها في تهيئة المناخ المجتمعي لتقبل المرأة كشريك في التنمية حيث تسعى لتزويد العملاء بصفة عامة والمرأة غير العاملة بصفة خاصة بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحسين أداءها الاجتماعي بالشكل الذي يمكن من خلاله مواجهة انخفاض الوعي التنموي وخاصة في ظل التحديات المعاصرة التي أصبحت تؤكد على الشراكة في التنمية جنبا إلى جنب حتى تتحقق الاستدامة والإنصاف والعدالة والتمكين.

ولما كانت المرأة لها دورها في مواجهة تلك التحديات وخاصة ما يتعلق بقضية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة فقد بات لزاما الوقوف على واقع دورها في زيادة الوعي التنموي ومحاولة التخطيط من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل هذا الدور ومن ثم فإن المشكلة الراهنة تتحدد في.

"معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وسبل مواجهتها من في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية".

رابعا : أهمية الدراسة :

١- يعمل الوعي التنموي على زيادة ثقة النساء بأنفسهن وتطوير قدراتهن وكذلك فتح قنوات الاتصال بينهن وبين المؤسسات المجتمعية وتمكينهن من الوصول للموارد لكي تتسع فرص الخيارات أمامهن وبالتالي إشباع احتياجاتهن.

٢- رفع مستوى الوعي التنموي للمرأة غير العاملة يشكل إتاحة الفرصة أمامها للتعرف على أدوارها وحقوقها وواجباتها.

٣- يسهم الوعي التنموي للمرأة غير العاملة في تدعيم روح المساعدة الذاتية بالوسائل الديمقراطية عن طريق التعليم والتوجيه والإرشاد.

٤- الوعي التنموي للمرأة ببرامج ومشروعات المجتمع التنموي يحقق الاشتراك الفعلي للكفاءات المحلية من النساء غير العاملات حيث يتيح اشتراك أهالي البيئات المحلية في وضع خطط البرامج التي تخصص على أساس من التعاون الذي يتيح لهم الشعور بالاعتماد على ذواتهم[٤٤].

٥- النظر إلى قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وتجنب النظر إلى إغفال دورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعها والعمل على دمج المرأة في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد فكرة أن النهوض بالمجتمع والرقي به لن يتم إلا بمشاركة المرأة والرجل معا[٤٥].

٦- تردد المرأة غير العاملة للاستفادة من خدمات أندية المرأة يدل على رغبتها في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية مما يسهل تقبلها للجهود التي يمكن أن تبذل بشأن تحقيق ذلك.

٧- تكمن أهمية زيادة الوعي التنموي للمرأة عالميا ومحليا في أنه يعكس الاهتمام بتعظيم دور المرأة في مشروعات وبرامج التنمية بقدر الشمول والتوازن في برامج التوعية المقدمة للمرأة وبقدر نجاحها في جذب المتغيرات وضمان مشاركتهن وتأييدهن لهذه المشروعات والبرامج ، ولذا أصبح لزاما أن تسهم المرأة في العملية التنموية[٤٦].

٨- إن معرفة المجتمع بشتى مؤسساته حول ما تبغيه المرأة المصرية من مجتمعها لكي تشارك في التنمية فرصة تتسم بالواقعية والاحترام المتبادل بين المجتمع ككيان أكبر والمرأة كفاعلة في التنمية.

خامسا : أهداف الدراسة :

١- الوقوف على معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة المستفيدة من خدمات أندية المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة.
٢- الإلمام بمؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة بمراكز الشباب المطورة.
٣- التوصل لمتطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة.
٤- وضع تصور مقترح لزيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

سادسا : تساؤلات الدراسة :

١- ما معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة المستفيدة من خدمات أندية المرأة بمراكز الشباب ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الأربع التالية :
أ- ما المعوقات التي تتصل بالمستفيدات من البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة ؟
ب- ما المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مجال عمل المرأة المرتبط بتلك البرامج والمشروعات؟
ج- ما المعوقات المتعلقة بأندية المرأة والتي تؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة؟
د- ما المعوقات الخاصة بالمجتمع المحلي والتي تؤثر على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة؟
٢- ما مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة (الجانب الاجتماعي ، الجانب السياسي ، الجانب الاقتصادي ، الجانب الصحي) ؟
٣- ما متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة؟
٤- ما التصور المقترح لزيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية؟

سابعا : مفاهيم الدراسة :

١- مفهوم الوعي التنموي :

قبل استعراض هذا المفهوم سنوضح أولا مفهوم الوعي بصفة عامة كما يلي :

يشير المعنى اللغوي لكلمة الوعي إلى أنه "الحفظ والتقدير" الفهم وسلامة الإدراك " ووعى الشيء (يعيه) وعيا : أي "جمعه في وعاء" والحديث حفظه وفهمه وقبله ، والأمر : إدراكه على حقيقته[٤٧].

ويعرف الوعي بأنه " حالة من الوعي يستطيع الفرد من خلالها إدراكه لنفسه وللعالم المحيط به"[٤٨].

وهناك من يعرف الوعي(Consciousness- Awareness) على أنه " اتجاه عقلي انعكاسي ، يمكن الفرد من الوعي بذاته وبالبيئة المحيطة به ، بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد ، ويتضمن ذلك وعي الفرد بالوظائف العقلية والجسمية ووعيه بالأشياء وبالعالم الخارجي ، وإدراكه لذاته فرديا وكعضو في الجماعة"[٤٩].

كما يقصد به " المشاعر الداخلية التي تحدد من خلالها صحة الشيء أو خطئه "[٥٠].

وينظر للوعي على أنه " عملية دينامية ليست ثابتة ، ولكنها عملية متغيرة لها مستويات وأبعاد مختلفة " فمعرفة الواقع وفهمه يتطلب القدرة على تحريك المرأة لهذا الواقع وتغيره ، أي أنه يحمل معنى الإيجابية ، والإرادة والقدرة على اتخاذ القرار والبعد عن الاغتراب وذلك بالمشاركة ، ويتحقق ذلك عن طريق معرفة حقوقها وواجباتها ومشكلاتها ومشكلات المجتمع والعالم المحيط بها[٥١].

- وأما بالنسبة لمفهوم الوعي التنموي

فبعد استعراض مفهوم الوعي بصفة عامة سوف يتناول الباحث مفهوم الوعي التنموي خلال هذه الدراسة كما يلي :

هناك من يعرف هذا المفهوم على أنه " عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها من جانب ، وأن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على علاقات بالطبيعة وبالإنسان وبالأفكار ، وهو إدراك تصور يتحدد بحالة بنائية تاريخية لمجتمع معين بمعنى أن للوعي طابعه التاريخي البنائي"[٥٢].

كما أن هناك من يقصد بالوعي التنموي على أنه " مجموعة من الأفكار والتصورات والقيم والمشاعر التي ترتبط بقضية التنمية والتي تشكل إدراك الفرد بواقع التنمية المعاصرة في المجتمع ، وتاريخها في الماضي وتصورها في المستقبل ويتضمن ذلك أيضا استعداد الفرد للمشاركة الإيجابية في التنمية وتصور دوره فيها "[٥٣].

وأما المفهوم الاجتماعي للوعي فيقصد به " لا يقتصر فقط على النواحي السيكولوجية ولا يعني النواحي العقلية للإنسان ، فالإنسان يعيش في مجتمع ويرتبط بجماعة أو جماعات ويؤثر فيها ويتأثر بها فالوعي يرتبط أيضا بالبيئة الاجتماعية ومن فالوعي الاجتماعي يعد إذن ذات طابع جماهيري يشمل المعارف والآراء والتصورات التي يشترك فيها كثيرون"[٥٤].

وعلى ضوء واقع المجتمع العربي فهناك من يرى أن الوعي التنموي هو "أكثر شمولا من الوعي الاجتماعي حيث يعكس العلاقات نفسها التي يعكسها الوعي الاجتماعي ولكن من رؤى طبقية ووطنية وقومية فإذا كان الوعي الاجتماعي يعتمد على الوعي الطبقي وأن الوعي التنموي يعتمد على المصالح الوطنية والقومية وتستلزم كذلك الوعي بالتخلف وتفسيره علميا والوعي بالتنمية وشروط إحداثها والوعي ضد كل ما يعيق التنمية بالمشاعر والأيديولوجية والعلم وبالتصويت والسلوك وبالعمل المنظم والمخطط علميا"[٥٥].

- ومما سبق يمكن القول أن المقصود بالوعي التنموي في هذه الدراسة إجرائيا هو :

١- إقناع المرأة غير العاملة بضرورة مشاركتها في تنمية مجتمعها وذلك من خلال توافر كوادر مهنية وفنية متخصصة لمساعدتها على تغيير أفكارها ومشاعرها ومعارفها وآرائها إزاء الواقع الحالي لمشكلات ومعوقات التنمية وبالتالي تشكل إدراكها نحو حاضر التنمية ومشكلاتها من حيث ما ينبغي فعله أو تغييره في الواقع ومن ثم تشكل اتجاهها نحو المشاركة الفعالة والإيجابية في برامج التنمية.

٢- مساعدة المرأة غير العاملة على تقبل المفاهيم الجديدة في عملية التنمية من خلال البدء من حيث هي ومعرفة مخاوفها واتجاهها ودرجة استعدادها لمساعدتها على تغيرها وإشعارها

بأهمية آرائها في حل المشكلات المجتمعية والتي تتعلق ببرامج التنمية وبالتالي يحفزها لمزيد من المشاركة الإيجابية في عمليات.

٣- أن تعي المرأة غير العاملة بحجم الخدمات المجتمعية التي تتوقف على درجة وعيها بما تحمله من أفكار التنمية وقيم واتجاهات وسلوكيات تعكس درجة انتمائها الحقيقي للمجتمع.

٤- أن يعي الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بضرورة وضع الآليات التي من شأنها يمكن استثمار القدرات الذاتية وتوظيف الطاقات التي تتمتع بها المرأة غير العاملة وتحقق التوازن عند استغلال الإمكانات المؤسسية بأندية المرأة.

٥- ضرورة إلمام المرأة غير العاملة بأهمية مشاركتها البناءة في صنع القرار التنموي بما يقابل احتياجاتها المحلية ويمكنها مواجهة مشكلاتها.

٦- إن الوعي لا يعني فقط مجموعة المشاعر والأفكار والمعلومات التي تحملها المرأة تجاه عملية التنمية بل يشمل أيضا التفاعل والانصهار مع قضايا ومشكلات التنمية بحيث تدرك العلاقة الداخلية والروابط وأسباب مشكلات التنمية والآثار والنتائج المترتبة عليها.

٢- مفهوم المرأة غير العاملة :

اختلف العلماء والباحثون حول تحديد مفهوم دقيق للمرأة غير العاملة وذلك يرجع لاختلاف تخصصاتهم السياسية والاجتماعية ومدى تأثرهم بطبيعة المجتمع الذين يعيشون فيه من حيث عاداته وتقاليده ومدى تأثر وضع المرأة بصفة عامة وغير العاملة بصفة خاصة بالأحداث الجارية في المجتمع بصفة عامة والآثار والمشكلات الناتجة عن تخلف المجتمع المصري لفترات طويلة وأثر ذلك على مدى إدراكها ووعيها.

فهناك من يرى المرأة غير العاملة بأنها " هي التي تقوم بالوظيفة الأصلية لها وهي وظيفة الأمومة وإدارة شئون الأسرة وتتفرغ لها بكل أوقاتها وجهدها ولا شك أنها سوف تتقنه أكثر من أن يكون لها عمل آخر بجانبه"(٥٦).

وتعرف بأنها " الشخص المسئول وحده (دون الخادم المنزلي) عن معظم المهام المنزلية أو المسئول عن الإشراف على الخادم المنزلي الذي يقوم بهذه المهام وقد تكون ربة المنزل متزوجة كما قد لا تكون ، كما قد تكون عاملة خارج المنزل وقد لا تكون"(٥٧).

- ويقصد الباحث بهذا المفهوم خلال هذه الدراسة تلك المرأة التي تتسم بالصفات التالية :

١- أن تكون مصرية الجنسية.

٢- أن تكون السيدة أو الفتاة عضوة فعالة بمركز الشباب ولا يقل سنها عن ١٨ سنة.

٣- ربة البيت التي تستقر داخل مملكتها فلا يشاركها أو يشرف عليها في عملها سوى أفراد أسرتها.

٤- تعمل لحساب أسرتها دون أجر مادي.

٥- لا تعمل سواء في القطاع العام أو الخاص أو بشكل موسمي أو ثابت.

٦- قد يكون للمرأة غير العاملة عائل يتولى رعايتها أو قد لا يكون ليس لها عائل ولا تعمل.

٧- قد تكون ريفية أو حضرية وقد تكون آنسة أو متزوجة أو مطلقة أو أرملة.

٨- تقوم بعملها المنزلي فلا تتحمل سوى عبئا واحدا وبالتالي لا تتحمل عبء العمل الخارجي الذي قد لا يتناسب مع طبيعتها أو مع أوقاتها أو مع ظروفها.
٩- أن تكون من المستفيدات من الخدمات التي تتيحها برامج وأنشطة أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة بمركز ومدينة المنصورة.

٣- مفهوم أندية المرأة Woman's Clubs

يعرف النادي بأنه " مجموعة من الناس مجتمعين معا ويتقابلون لأنهم يشتركون في نفس الاهتمامات"(٥٨).

وينظر إليه على أنه " مجموعة من الناس مجتمعين مع بعضهم لهدف واحد متمثل في ممارسة هواياتهم"(٥٩).

وتعرف أندية المرأة بأنها " جماعة متكاملة ومنظمة من السيدات والفتيات داخل مراكز الشباب تعمل لتنمية المرأة والفتاة من جميع النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والروحية والرياضية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع"(٦٠).

وترى دراسة (خالد صالح محمود ، ٢٠٠٣) أندية المرأة بأنها أندية تتبع مراكز الشباب إداريا وماليا بإشراف فريق العمل وباعتبارها جماعة تتوفر بها قدر من الإمكانيات والموارد البشرية وترتبط بمقدرتها على تحقيق أهدافها ، حيث تهدف لتشجيع المرأة على الاشتراك في الأنشطة المختلفة المقدمة بالمركز مع زيادة الوعي للعضوات بأهمية دور مراكز الشباب في حياة الأسرة(٦١).

- وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث أن يحدد هذا المفهوم إجرائيا فيما يلي :

١- هي إحدى المؤسسات المعنية بتحويل المرأة غير العاملة إلى وحدة إنتاجية تركز على البعد الاجتماعي المتمثل في حماية الأسرة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
٢- تساهم تلك الأندية في تحسين أوضاع المرأة غير العاملة بأساليب الرعاية والتدريب والتوجيه والعمل على زيادة كفاءتها بما يؤدي لتنمية الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع.
٣- تعتمد على تنوع وسائل التعبير عن البرامج والأنشطة بالشكل الذي يحافظ للمرأة غير العاملة على مكانتها ويدعم هواياتها في ظل الأوضاع الاجتماعية السائدة التي يمر بها المجتمع.
٤- لا يوجد لتلك الأندية مجالس إدارات فهي بالتبعية تخضع لمجلس إدارة مركز الشباب المطور.
٥- تعتمد موارد تلك الأندية على ما يخصص لها من ميزانية بمركز الشباب المطور كأحد الأنشطة الرئيسة فيه.

الشروط الواجب توافرها لإقامة نادي المرأة داخل مركز الشباب :

١- أن يكون مركز الشباب مشهرا وفقا لإحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لأحكام لائحة النظام الأساسي رقم ٨٨٢ لسنة ٢٠٠٢.
٢- أن يكون هناك حجرتان جيدتا التهوية والإضاءة إحداهما لنشاط الثقافة الغذائية والأخرى كمقر للنادي وأنشطته المختلفة.
٣- أن يكون بالمركز ملعب وصالة لممارسة الأنشطة الرياضية
٤- أن يكون بالمركز عضوة عاملة متطوعة لديها الإمكانيات لتتولى إدارة النادي.
٥- ألا يقل عدد الأعضاء بالنادي عن ٣٠ سيدة وفتاة.

أهداف أندية المرأة :

١- زيادة الوعي العام للمرأة ودفعها للمشاركة السياسية الفعالة.

٢- التأكيد على أهمية مراكز الشباب في حياة الأسرة وتفعيل دور المرأة بها.

٣- تنمية المرأة وتوظيف قدراتها للتدريب على المهن الحرفية المختلفة.

٤- المساهمة في تحقيق الرعاية الصحية والنفسية للأسرة وحل المشكلات الاجتماعية والأسرية.

٥- تشجيع المرأة على ممارسة الأنشطة الرياضية.

٦- التأكيد على أهمية إتاحة الفرصة لدى المرأة للمشاركة في الأعمال التطوعية.

تشكيل النادي :

يقوم كل مركز شباب بتكوين نادي للمرأة لرعاية أنشطة وبرامج المرأة وتفعيل دورها في المجتمع وفي مركز الشباب على النحو التالي :

أولا : مدير النادي : ويتم اختيارها من أعضاء مجلس إدارة المركز أو من عضوات المركز المتميزات القادرات على العطاء والقيادة.

ثانيا : مقررات لجان أنشطة المرأة : ويتم اختيارهن من عضوات المتميزات في الأنشطة المختارة للجان وهي (لجنة النشاط الثقافي والديني ، لجنة النشاط الرياضي ، لجنة الأنشطة الأسرية ، لجنة أنشطة الخدمة العامة والتطوعية ، لجنة الأنشطة الاجتماعية).

ثالثا : أنواع البرامج ومجالاتها بأندية المرأة :

تتضمن خطة وبرامج تلك الأندية الأنواع التالية :

١- البرامج الفردية : وهي التي توجه إلى المرأة كأفراد مثل الكشف عن مواهبهن واستعداداتهن التطوعية للمشاركة في تنفيذ البرنامج والعمل على تنمية قدراتهن والتعامل مع مشكلاتهم الفردية.

٢- البرامج الجماعية : وهي التي تنظم للسيدات من خلال تنفيذ برامج متنوعة كالرحلات والندوات والتدريبات المختلفة.

٣- البرامج المجتمعية : تلك التي تعمل على تفاعل المرأة مع المجتمع الخارجي للمركز كالمشاركة في حملات خدمة البيئة.

رابعا : مجالات الأنشطة في أندية المرأة :

١- نشر الثقافة الغذائية والأسرية بين المشاركات في الأندية.

٢- مهارات الأشغال الفنية واليدوية المتنوعة.

٣- عقد الندوات واللقاءات السياسية والاجتماعية والثقافية ، والاقتصادية والصحية.

٤- ممارسة الأنشطة الرياضية الترويحية.

٥- تنظيم رحلات اليوم الواحد.

٦- الاشتراك في برنامج اعرف بلدك والمعسكرات القومية.

٧- الاشتراك في المهرجانات والمؤتمرات والاحتفالات والمعارض.

٨- الاشتراك في الدورات التدريبية المتنوعة.

خامسا : وسائل وآليات تنفيذ البرامج :

تستخدم تلك الوسائل الآتية بصفة أساسية في تنفيذ جميع برامج هذه الأندية وهي :

- الاجتماعات الدورية والطارئة.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمحاضرات.
- تنظيم الرحلات والمعسكرات والقوافل المختلفة.
- تعتمد اللقاءات على الحوار والمناقشة.
- تبادل الزيارات مع الأندية الأخرى للتعرف على التجارب الناجحة والرائدة.

ثامنا : الإطار النظري لمعوقات الوعي التنموي للمرأة غير العاملة :

يمكن تفسير الوضع الراهن للمعوقات التي تحد من وضع المرأة غير العاملة في المشروعات والبرامج التنموية من خلال تحديد العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكذلك العوامل التي ترجع للمرأة ذاتها وكذا الإعلام ويمكن عرضها خلال هذه الدراسة فيما يلي :

أولا: المعوقات الثقافية :

ويقصد بها مجموعة العادات والتقاليد والأعراف السائدة التي تقف كحجر عثرة في سبيل التنمية ومن أهم تلك المعوقات الآتي :

١- ممارسة التمييز ضد مشاركة المرأة في المنظمات المجتمعية والشئون العامة.
٢- انخفاض مكانة المرأة وعدم الاعتراف بأهمية دورها في التنمية.
٣- النظرة السلبية لممارسة المرأة للعمل العام باعتبار كونه مضيعة للوقت طبقا للعادات والتقاليد الريفية.
٤- نظرة المجتمع السلبية للمرأة ، حيث يربط المجتمع الإنجاز والعمل الاجتماعي بالذكورة.
٥- يجرم المجتمع بثقافته المرأة التي تمارس العمل السياسي والاجتماعي لما تتعرض له من اختلاط بالرجال ، الأمر الذي يفقدها احترام الآخرين.
٦- سيطرة حضارة ذكورية ونظام أبوي على الأسرة والمجتمع والذي يعطي السلطة المطلقة للرجل ويصور أنه على الرجل أن يتولى احتياجات المرأة.
٧- المرأة المصرية الريفية تعمل من أجل الرجال وتخدم من أجل الرجل وتملك من أجل الرجل ، أي أنها تدور دائما في فلك (رجولي) وحياتها دون الرجل لا قيمة لها لأنها لا تكتسب قيمتها الاجتماعية إلا من خلاله ولا يقيمها الناس إلا من خلال علاقتها به[٦٢].
٨- ضعف تبادل الخبرات بين جيل الكبار والأجيال الشابة مما يحد من الاستفادة بين الجيلين مما يصعب التعرف على رؤية المرأة وقضاياها الخاصة بالنسبة للعمل التنموي[٦٣].
٩- الخوف من الجديد حيث يخشى كثير من الأفراد والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإحجام عن المشروعات الجديدة[٦٤].

ثانيا : المعوقات السياسية :

يمكن تحديد أهم المعوقات السياسية التي تحد من مشاركة المرأة في المجتمع بصفة عامة والمرأة غير العاملة بصفة خاصة فيما يلي [٦٥]

١- موسمية المشاركة السياسية للمرأة الريفية المصرية حيث ترتبط مشاركة المرأة بمواسم

الانتخابات فقط.

٢- افتقار المرأة الريفية للوعي بحقوقها الدستورية والقانونية مما يترتب عليه التفريط في حقوقها داخل منظمات المجتمع المدني.

٣- زيادة نسبة سواقط القيد بين النساء حيث تهمل العديد من الأسر الريفية تسجيل الإناث مما يترتب عليه عدم قدرة المرأة الريفية على استخراج بطاقة الرقم القومي ومن ثم بطاقة الانتخاب.

٤- إحجام الأحزاب عن دعم النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار سواء داخل الأحزاب أو بتأهيلهن لخوض المعارك الانتخابية ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف في الانتخابات عادة ما يؤدي إلى إحجام المرأة عن المشاركة سواء بالتصويت أو الترشيح.(٦٦)

٥- التحيز ضد المرأة في مجال ممارسة الحقوق السياسية بشكل عام هذا التحيز الذي يدعمه تيارات فكرية وثقافية معينة تتخذ موقفا متحاملا على المرأة وقضاياها.

ثالثا : المعوقات الإدارية :

لعل من أهم تلك المعوقات التي تواجه المرأة وتحد من قدرتها في العمل التنموي ما يلي (٦٧)

١- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

٢- ما تتصف به الأجهزة الإدارية القائمة من سمات تعيق العمل مثل :

أ- تعقد الإجراءات والإغراق في الروتين.

ب- البطء الشديد في إحداث التغييرات.

ج- انتشار اللامبالاة والسلبية.

د- إصدار قرارات متضاربة تناقض بعضها البعض.

٣- العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

٤- عدم وضوح دور كل من المتطوعات والعاملين بأجر في المؤسسات المعنية بالمرأة قد يؤدي إلى تضارب الاختصاصات وازدواجية المسئولين بين المتطوعات والعاملين والخبراء بالشكل الذي يفتت جهود المنظمات

رابعا : المعوقات الاجتماعية :

يمكن تحديد تلك المعوقات فيما يلي :

١- الاتجاهات الاجتماعية السائدة في المجتمع حيث تلعب القيم الاجتماعية في المجتمع الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التنمية إلى اتجاهات جديدة تدفع إلى تحقيق أهداف التنمية ، فإذا كان المجتمع يعاني من اتجاهات تعوق التنمية مثل (الانعزالية والتواكل - عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات ، عدم تقدير الوقت ، عدم الاعتراف بأهمية دور المرأة في المجتمع) لذا يجب إحداث تغييرات مقصودة في اتجاهات الأفراد نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخاصة تنمية اتجاهات المرأة نحو ترشيد الاستهلاك بما يؤدي لتحسين مستوى تنمية المجتمع(٦٨).

٢- ندرة البرامج التنموية المخصصة للمرأة سواء في المناطق الريفية أو الحضارية بصفة عامة والمرأة غير العاملة بصفة خاصة وربما يرجع ذلك لعدم الاعتراف الرسمي بقدرتها على المشاركة في عمليات التنمية.

٣- بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية فإذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح

بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فإنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات بل قد يصل الأمر لمقاومة بعض المشروعات.

٤- تمسك بالعادات القديمة الموروثة في مواجهة الاتجاهات الجديدة يمثل عائق في مسار حركة التنمية وتشويش للرؤية الصحيحة التي ينبغي معرفتها.

٥- نقص الوعي الخططي والتنموي ويرجع ذلك إلى قصور التنشئة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية وعدم وجود دوافع قوية لدى المرأة تجاه المشاركة[٦٩].

٦- وجود معوقات تتصل بتخطيط البرامج التنموية للمرأة غير العاملة مثل :

أ) الاعتماد على نماذج دخيلة غير مستمدة من ثقافة المجتمع المحلي.

ب) إسقاط العوامل الاجتماعية والاقتصادية من الحسبان.

ج) محاولة إحداث التغيير في فترة زمنية قصيرة تفوق طاقة المجتمع.

* وتأسيسا على ما سبق يمكن للباحث أن يحدد تلك المعوقات إجرائيا فيما يلي :

تلك المعوقات التي تحول دون تنمية الوعي التنموي لدى المرأة غير العاملة عند المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة بمراكز الشباب المطورة وهذه المعوقات تتصل بطبيعة المستفيدات من تلك البرامج ومنها ما يتعلق بالأداء المهني للأخصائي عند الإشراف على تلك البرامج وتنفيذها ومنها ما يرتبط بأندية المرأة ذاتها وأخرى خاصة بالمجتمع المحلي وتؤثر سلبا على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة.

* وأما عن المعوقات التي تتصل بالمرأة غير العاملة فهي :

- كثرة الأعباء الأسرية لا تتيح لها وقت للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية.
- عدم الرغبة في تعلم الجديد وانخفاض الطموح لديها.
- عدم مناسبة توقيت برامج أندية المرأة للمستفيدات.
- الشعور بالضيق لعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها.
- ضعف ثقافة العمل التطوعي بين أفراد الأسرة.
- جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها.
- إحجام المرأة عن عرض مشكلاتها وصعوبة اتخاذ القرارات المناسبة لحلها.

* وفيما يختص بمعوقات الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي عند الإشراف على برامج ومشروعات تلك الأندية فهي :

- عدم وجود منهج تمكيني قائم على التعليم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة غير العاملة إلى مستوى يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية بتلك الأندية.
- عدم القدرة على خلق فرص مناسبة لتشجيع المرأة على تحمل مسئولية وأعباء العمل التنموي.
- ضعف الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في تعديل أنماط السلوك السلبي للمرأة.
- عدم وضوح أبعاد دوره المهني في مجال العمل مع المرأة.
- عدم إتاحة الفرصة بين جميع العاملين والمستفيدات لتبادل وجهات النظر المرتبطة بتحديد أولوية برامج ومشروعات أندية المرأة.
- وجود خلل في إمداد المرأة غير العاملة بالمعارف والمعلومات المرتبطة بالأنشطة والمشروعات التنموية لأندية المرأة.

* وعن المعوقات الخاصة بأندية المرأة فيمكن تحديدها في الآتي :

- عدم إتاحة الفرصة الكاملة لإمداد المستفيدات بالإشباع الاجتماعي والتقدير والمكانة وفرص الارتباط بالآخرين بشكل فعال.

- تعثر تقديم المساعدة الفنية الإدارية عند الحاجة إليها من قبل المستفيدات.

- عدم الاهتمام بتعبئة المصادر المادية التي تعين على تحقيق أهداف أنشطة ومشروعات النادي

- نقص الإمكانيات الفنية يؤثر على فاعلية البرامج والمشروعات التنموية التي تتيحها تلك الأندية.

- غياب المناخ الذي يساعد المستفيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على حسن التصرف في المواقف الطارئة.

- افتقار تلك الأندية لتوفير مناخ ملائم يحقق التكامل بين عناصر العمل الفريقي.

* وأما عن المعوقات ذات الصلة بالمجتمع المحلي فيمكن إيجازها فيما يلي :

- تدني الوعي الاجتماعي بشأن أهمية تلك الأندية لسكان المجتمع.

قصور وسائل الإعلام في عرض نماذج إيجابية للمرأة المشاركة في العمل الاجتماعي والتنموي.

- ترسيخ الإعلام لصورة سلبية عن المرأة في أذهان الجماهير.

- محدودية تكاليف الدعاية والإعلان عن المشروعات التنموية التي تساهم في نمو قدرات ومواهب المرأة.

- العجز في الكفاءات المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

تاسعا : النظرية الموجهة للدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في تحليل نتائجها المختلفة عن الأدبيات المرتبطة بنظرية النسق الاجتماعي ومن أشهر من تحدثوا عن الأنساق الاجتماعية بارسونز " Parson " حيث عرف النسق الاجتماعي بأنه عدد من الأفراد المتفاعلين معا أو المنظمات أو البناءات المتساندة مع بعضها في إطار قيم وثقافة مشتركة فيما بينهما.

وقد حدد سوركين " Sorking" النسق الاجتماعي بأنه "تفاعل ذو معنى بين اثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل وضح"(٧٠).

والنسق الاجتماعي لنادي المرأة عبارة عن :

١- جماعة متكاملة ومنظمة من السيدات والفتيات داخل مراكز الشباب المطورة.

٢- يهدف إلى تنمية وعي المرأة والفتاة من جميع النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والروحية والرياضية.

٣- تعمل على أساس التفاعل بين وحدات النسق لتحقيق الأهداف المنشودة.

ويفرق علماء الاجتماع بين نوعين من الأنساق هما: (٧١)

أ- النسق المغلق : حيث لا يوجد أي تبادل بينهما وبين الأنساق الأخرى خارج حدود النسق فالنسق يستقبل مدخلات من داخله ويكون الاهتمام مركزا على الوظائف الداخلية دون الاهتمام بالقوى الخارجية وبعملية التغذية العكسية وهي عمليات هامة في حياة المنظمات.

ب- النسق المفتوح : هو الذي يؤكد على تبادل الطاقة خارج حدودها مع الأنساق الاجتماعية الأخرى حيث نجد أن أندية المرأة ككيان اجتماعي يمثل نسقا مفتوحا على المجتمع الخارجي يستمد من

طاقاته من موارد بشرية ومادية ، وطالما هناك علاقات تفاعلية بين المجتمع كنسق أكبر وأندية المرأة كنسق فرعي وأن أي تغيير يحدث لابد وأن يؤثر في الأفراد هذا ويطرأ التغير في النسق الفرعي إما من الداخل أو من الخارج ، وتتبنى الدراسة الحالية المفهوم الثاني وهو مفهوم النسق المفتوح حيث يحصل على مدخلاته من البيئة الداخلية والخارجية واعتمادا على العمليات التحويلية المختلفة وتتمثل المخرجات إلى المجتمع المحلي في شكل برامج ومشروعات تنموية للمرأة غير العاملة ، وفي ضوء التغذية العكسية يتم تطوير المدخلات أولا بأول ويمكن تحليل أندية المرأة انطلاقا من نظرية النسق الاجتماعي المكون من أربعة عناصر كما يلي :[٧٢]

(أ) المدخلات **inputs** : وهي الطاقة التي يتم الاعتماد عليها من البيئة المحيطة في تحقيق أهداف هذه الأندية وتتضمن الموارد المادية والبشرية من المجتمع المحيط بها من أعضاء جماعات المرأة ، الأخصائيين الاجتماعيين ، العاملين ، الإدارة.

(ب) العمليات التحويلية **Through put** : يقصد بها مجموعة الإجراءات والعمليات التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي والتي تنعكس في صورة تحديد الأهداف وإعداد الخطط الخاصة بالبرامج والمجالات والأنشطة المختلفة معتمدا على الإطار النظري للطرق المهنية وكيفية تنفيذها ومتابعتها وتقويمها وبما يساعد في زيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة ، أي يقوم نادي المرأة كنسق مفتوح بتحويل الطاقة المستمدة من البيئة المحيطة به إلى مخرجات تفيد المجتمع.

(ج) المخرجات **Out puts** : هي مجموعة النتائج والغايات النهائية التي تحققت من وراء العمليات التحويلية التي قامت بها أندية المرأة كنسق مفتوح وتتمثل في تزويد المرأة غير العاملة بصفة خاصة بالمعارف والخبرات والمهارات والقدرات التي تمكنها من تنمية وعيها ببرامج ومشروعات التنمية بما يساهم في زيادة وعيها وإقبالها على المشاركة في تلك البرامج ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة لها من كافة جوانب الحياة.

(د) التغذية العكسية **Feed pack** : يتميز النسق باستمرارية عملياته وأنشطته في شكل دورة كاملة ، أي يتم أخذ نتائج التقييم للمخرجات كنقطة بداية مرة أخرى للعمل المهني سواء مع نفس نادي المرأة أو مع أندية أخرى.

والتغذية العكسية لأندية المرأة قد تكون إيجابية وذلك عندما تتفق المخرجات مع طبيعة أهداف الخطة الموضوعة بمعنى اكتساب المرأة غير العاملة للمعارف والخبرات والمهارات وتنمية قدراتهن على الاعتماد على ذواتهن وتنمية الوعي العام لديهن ، وقد تكون سلبية عندما لا تتسم المخرجات مع طبيعة وسمات أهداف الخطة الموضوعة فتحتاج إلى تعديل أو تغيير.

عاشرا : الإستراتيجية المنهجية للدراسة :

١) نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية والتي تهتم بالوصف الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة كما تعنى بحصر العوامل المختلفة المؤثرة على الظاهرة وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن الظاهرة المدروسة والخروج بمجموعة من التعميمات أو النتائج والتي يمكن على أساسها وضع تصور محدد للتعامل معها

لذا تهتم الدراسة الراهنة بالوقوف على معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة المستفيدة من خدمات أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة بأبعادها التي تتصل(بالمرأة المستفيدة ، والأداء المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام ، أندية المرأة ، المجتمع المحلى) ، والإلمام بمؤشرات تمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لتلك الأندية ، ومن ثم يمكن التوصل لمتطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة ، ووفقا لذلك يتم وضع تصور مقترح لزيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة عند المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

٢) منهج الدراسة :

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل للمستفيدات من خدمات أندية المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة بمركز ومدينة المنصورة والتابعة لمديرية الشباب والرياضة لمحافظة الدقهلية وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بتلك المراكز.

٣) عينة الدراسة :

تم تحديد إطار المعاينة في هذه الدراسة بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة على مستوى مركز ومدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية ، أما وحدة المعاينة فتمثلت في فئة العضوات المستفيدات من خدمات تلك الأندية والمشتركين في برامجها.

٤) أدوات الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات منها :

أ) البحث المكتبي والوثائقي : وذلك بالرجوع إلى العديد من المصادر العلمية والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت الوعي التنموي وأهمية مشاركة المرأة في المشروعات التنموية والتحديدات التي تعترضها وأيضا بالرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بتلك القضية باعتبارها تراثا يحقق تراكمية العلم وكذلك الرجوع للوثائق والإحصائيات الخاصة بأنشطة المرأة وكذلك الأندية.

ب) مقابلات شبه مقننه مع الخبراء والمتخصصين في محاولة لرصد أهم أبعاد التصور المقترح للتغلب على المعوقات التي تواجه إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتزيد من تمكينها من المشاركة بفاعلية في برامج ومشروعات أندية المرأة.

وقد اعتمد الباحث على استبيان طبق على مجتمع البحث من المستفيدات عينة الدراسة وتم اختبار صدق محتوى الاستبيان بعرضه على عشر محكمين من أساتذة مجالات الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وعلم الاجتماع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة وكلية الآداب جامعة المنصورة ، وقد تم إضافة وتعديل بعض الأسئلة وفقا لدرجة اتفاقهم (درجة الاتفاق لا تقل عن ٨٥% من المحكمين) وتم حساب معامل الثبات بإعادة تطبيق الاستمارة على عشرون من السيدات الذين يمثلون مجتمع الدراسة وبحساب الفرق بين النسبتين لكل سؤال على حده بين التطبيق الأول والثاني بفارق خمسة عشر يوما وجد أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولية مما يدل على عدم وجود فرق معنوي بين التطبيق في كل سؤال وباستخدام معادلة القدرة على الاسترجاع[٧٣]

١ - عدد الأخطاء

وهى معامل الصدق = ـــــــــــــــــــــــــــ

عدد الأسئلة × عدد المبحوثين

وقد وجد أنه = ٠.٨١ وهو نفس معامل الصدق الإحصائي وهكذا يكون كل من معامل الصدق ومعامل الثبات للاستمارة مقبولا ووفقا لذلك يرى الباحث أن الأداة صالحة للتطبيق على مجتمع البحث من السيدات المشتركات ببرامج ومشروعات أنديه المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة بمركز ومدينة المنصورة.

هذا وقد اشتملت الاستمارة على المحاور التالية :

١- البيانات الأولية

٢- معوقات تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة

[معوقات تتصل بالمستفيدات – معوقات مرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي – معوقات متعلقة بأندية المرأة – معوقات ترتبط بالمجتمع المحلي]

٣- أبعاد مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية [الجانب الاجتماعي ، الجانب السياسي ، الجانب الاقتصادي]

٤- متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة

٥) مجالات الدراسة :

أ) المجال المكاني :

وقع اختيار الباحث على أندية المرأة التابعة لمراكز الشباب المطورة بمركز ومدينة المنصورة وهي (مركز شباب قرية شها – مركز شباب قرية بدواي – مركز شباب قرية البرامون – مركز شباب قرية سلامون القماش – مركز شباب مدينة المنصورة) وذلك للاعتبارات الآتية :

- تقع تلك الأندية في النطاق الجغرافي الذي يقطن به الباحث مما يسهل من عملية الاتصال بالمبحوثين واستيفاء الحقائق والمعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة.
- تولى الباحث مسئولية الإشراف على تدريب طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ومتابعة تدريب الطلاب بتلك الأندية مما ينعكس إيجابيا على الإلمام بسير تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية والوقوف على شكل مساهمات المستفيدات والعضوات بها.
- تنوع الأنشطة التي يتيح إكساب العديد من المهارات الحياتية للمرأة غير العاملة.
- مشاركة تلك الأندية في المعارض الدورية التي تقيمها كلا من مديرية الشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي بالدقهلية في شهر مارس من كل عام بصفه مستمرة
- مشاركة الباحث في وضع العديد من الخطط والبرامج وكذلك الأنشطة لمديرية الشباب والرياضية بالدقهلية والتي تتصل بطبيعة عمل تلك الأندية إلى جانب عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لعناصر فريق العمل بتلك الأندية.

ب) المجال البشرى :

تتحدد وحدة الدراسة في الحصر الشامل للمستفيدات من خدمات أنديه المرأة ويحظين بعضوية تلك الأندية وهن لا يعلمن سواء في القطاع العام أو الخاص وتتولين عبء القيام بالأعمال المنزلية ولا يقل عمرهن عن ١٨ سنة ويبلغ عددهم (١٥٠) مفردة

ج) المجال الزمني :

استغرقت الدراسة حوالي ستة أشهر، بينما استغرقت فترة جمع البيانات المدة من١ / ١ إلى ٣٠ / ٤ / ٢٠١٦.

٦) المعالجة الإحصائية :

استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية :

التكرارات المرجحة والنسب المئوية والوزن المرجح والانحراف المعياري والوسط الحسابي واختبار(ت).

حادي عشر : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء الإطار التصوري للدراسة كما يلي :

أ) نتائج تتعلق بخصائص مجتمع البحث

ب) عرض وتحليل النتائج الميدانية في ضوء الإجابة على تساؤلات الدراسة

أ) النتائج التي تتعلق بخصائص مجتمع الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح خصائص مجتمع البحث (ن = ١٥٠ مفردة)

البيان		الفئات	العدد	النسبة المئوية
السن	أ	١٨ سنة لأقل من ٢٣ سنة	٨٠	٥٣.٤
	ب	٢٣ لأقل من ٢٨ سنة	٢٠	١٣.٣
	ج	٢٨ لأقل من ٣٣ سنة	٣٢	٢١.٣
	د	٣٣ سنة فأكثر	١٨	١٢
محل الإقامة	أ	ريف	٩٠	٦٠
	ب	حضر	٦٠	٤٠
المؤهل الدراسي	أ	أمية	٧٠	٤٦.٦
	ب	تقرأ وتكتب	٨	٥.٤
	ج	مؤهل متوسط	٤٠	٢٦.٧
	د	مؤهل فوق متوسط	١٢	٨
	هـ	مؤهل عال	٢٠	١٣.٣
الحالة الاجتماعية	أ	آنسة	٥٠	٣٣.٣
	ب	متزوجة	٧٥	٥٠
	ج	مطلقة	١٥	١٠
	د	أرملة	١٠	٦.٧
مدة العضوية بالنادي	أ	سنتان	٨٠	٥٣.٤
	ب	ثلاث سنوات	٢٠	١٣.٣
	ج	خمس سنوات فأكثر	٥٠	٣٣.٣
الاشتراك في المعارض الدورية والمهرجانات والاحتفالات القومية	أ	نعم	٧٠	٤٦.٦
	ب	لا	٨٠	٥٣.٤
عدد مرات الحصول على دورات تدريبية بالنادي	أ	دورة	٦٠	٤٠
	ب	دورتان	٨٠	٥٣.٤
	ج	ثلاث دورات فأكثر	١٠	٦.٦
نوع النشاط الممارس بالنادي	أ	مشاركة سياسية	٧٠	٢٠.٩
	ب	التدريب على مهن حرفية	٨٠	٢٣.٩
	ج	برامج رعاية صحية ونفسية وأسرية	٧٥	٢٢.٤
	د	مشاركة في الأعمال التطوعية	٦٠	١٧.٩
	هـ	البرامج المجتمعية الخاصة بحماية البيئة	٥٠	١٤.٩

- يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي :

(١) أن الفئة الغالبة من المبحوثين تتركز في المرحلة العمرية (من ١٨ لأقل من ٢٣) بنسبة (٥٣.٤%) يليها في الترتيب الفئة (من ٢٨ لآقل من ٣٣ سنة) بنسبة (٢١.٣%) وتعكس تلك البيانات أن معظم مفردات العينة في مرحلة عمرية تجعلهم يشعرن بقدرتهن وتمكينهن من دراسة الاختيارات المتاحة لهن بما يساهم في وضع خطط فردية لتحقيق التوازن بين الإمكانيات المتاحة والقدرات المستثمرة وترتيب الأهداف والتطلعات حسب الأولويات وهذا يتفق مع ما هدفت إليه دراسة (Okun , Barbaraf , Ziady Laurren Gallo 2006) والتي ركزت على معرفة كافة النواحي السياقية الخاصة بالمرأة غير العاملة ومعرفة الدور الرئيسي لها في تنمية مجتمعها[٧٤].

(٢) أن الفئة الغالبة من المبحوثين يقطنون بالريف حيث تصل نسبتهم (٦٠%) بينما من يقطنوا بالحضر تبلغ نسبتهم (٤٠%) وهذا يؤكد أن أندية المرأة بمراكز الشباب خاصة الريفية منها تعمل في إطار فلسفة تنمية المرأة والتي تقوم على فكرة النظر إلى المرأة كأحد العناصر البشرية المنتجة بالمجتمع ولو نظمت صفوفها وكان هناك وعي بمتطلباتها واحتياجاتها ومشكلاتها مع مسايرة وعي المخططون لإشباع تلك الاحتياجات من خلال مراعاتها عند وضع خطة العمل بتلك الأندية فإن ذلك يؤدي إلى تغيير اتجاهاتهم ورؤيتهم لبرامج ومشروعات التنمية وبالتالي يسهم في زيادة الوعي التنموي لديهم وهذا يتفق مع ما أكدته نتائج دراسة (مجدي محمد مصطفى ، ١٩٩٧) [٧٥].

(٣) أن الفئة الغالبة من المبحوثين يعانون من مشكلة الأمية حيث تصل النسبة (٤٦.٦%) وخاصة ممن يقطن بالريف يلي ذلك في الترتيب نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط وتبلغ (٢٦.٧%)، وفي الترتيب الثالث نسبة الحاصلات على مؤهل عال (١٣.٣%) بينما نسبة الحاصلات على مؤهل فوق متوسط تصل (٨%) ، وأخيرا تأتي نسبة من يقرأ ويكتب من مفردات العينة حيث كانت (٥.٤%) وهذا يؤكد على أن هناك سمة علاقة بين التعليم والوعي الاجتماعي فكلما زاد التعليم زاد الوعي وبالتالي يؤثر على التنمية.

(٤) أن الفئة الغالبة من المبحوثين وفقا للحالة الاجتماعية من المتزوجات حيث تصل نسبتهم (٥٠%) بينما نسبة اللاتي لم يتزوجن بعد تصل (٣٣.٣%) ونسبة المطلقات منهن (١٠%) وأخيرا تأتي نسبة الأرامل حيث تصل (٦.٧%) وتعكس هذه النتائج أن النسبة الأعلى من النساء المستفيدات من خدمات تلك الأندية هن من المتزوجات والأرامل اللاتي تعانين من الأمية ولا يعملن في أي مهنة وكذلك تعانين من ضعف دخلهن الشهري في ظل الظروف الحالية ولذلك فهم في حاجة للتدريب على مهارات الحياة الأساسية وخاصة المرتبطة بالاقتصاد المنزلي والأعمال الفنية مثل أعمال التفصيل والتطريز والاستفادة من برامج محو الأمية حتى يشعرن بذواتهن في ممارسة في ممارسة أعمال غير روتينية وإتاحة الفرصة أمامهن للتعبير عن الآراء والأفكار في القضايا العامة وهذا يتفق مع ما خرجت به دراسة (أحمد إبراهيم حمزة ، ٢٠٠٨) حيث ترى أهمية الاهتمام بعوامل جذب المرأة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال التحفيز المعنوي والمادي والرمزي للمرأة عند المشاركة في ذلك العمل[٧٦].

(٥) أن الفئة الغالبة من المبحوثين لديهن خبرة بطبيعة العمل في البرامج والأنشطة والمشروعات التنموية بأندية المرأة حيث تبلغ نسبة المستفيدات اللاتي مضى على عضويتهن عامان (٥٣.٤%) يليها

نسبة المستفيدات اللاتي تعدت عضويتهن خمسة أعوام حيث تصل (٣٣.٣%) وهذا يدل على رغبة المرأة غير العاملة في اقتحام العمل الاجتماعي والتنموي والمشاركة في مختلف الأنشطة المجتمعية ورغبتها في معرفة المزيد عن مجتمعها ولذلك يجب استثمار هذه الرغبة في زيادة الوعي التنموي لديها.

(٦) أن الفئة الغالبة من المبحوثين لم يشتركن في المعارض الدورية والمهرجانات والاحتفالات القومية التي تشرف عليها أندية المرأة حيث تصل نسبتهم (٥٣.٤%) ، بينما نسبة من أتيحت لهن المشاركة في هذه الفعاليات تصل (٤٦.٦%) وتعكس تلك البيانات أن من أهم العوامل الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في العمل التطوعي يتمثل في التمسك بالموروث الاجتماعي الذي يشجع على عدم التقدير المجتمعي لدور المرأة في العمل التطوعي والنظرة الدونية من قبل المجتمع للمتطوعات إلى جانب افتقار العمل التطوعي النسوي للدعم الكافي وزيادة الأعباء المعيشية والمادية هذا إلى جانب كثرة الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق المرأة وعدم إدراك الزوج لدور المرأة التنموي وكيف أن لهذه المشاركة في تلك الفعاليات يمكن أن تنمي الإحساس لدى المرأة بالمسئولية الاجتماعية تجاه ذاتها والقيام بدورها في المجتمع.

(٧) أن الفئة الغالبة من المستفيدات حصلت على (دورتان تدريبيتان) بنسبة (٥٣.٤%) يلي ذلك نسبة من حصلن على دورة تدريبية واحدة حيث تصل (٤٠%) وتعكس تلك النتائج أهمية الدورات التدريبية في إكساب المرأة غير العاملة المهارات الإنتاجية والإدارية وذلك يرجع إلى أن المرأة لديها العديد من الموارد الذاتية والمجتمعية وحينما يتم استثمارها في حدود قدراتها وإمكانياتها فإن ذلك يساعد على تغيير النظرة التي تعمل على تهميش دورها في المجتمع ويمكنها من القدرة على اتخاذ قراراتها سواء داخل أسرتها أو داخل مجتمعها وهذا ما أكدته نتائج دراسة (نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن ، ٢٠٠٧)[٧٧].

(٨) أن الفئة الغالبة من المبحوثين يرغبن في الاشتراك بالأنشطة الخاصة بالتدريب على المهن الحرفية حيث تصل نسبتهم (٢٣.٩%) ، يليها في الترتيب نسبة المشاركة في برامج الرعاية الصحية والنفسية والأسرية حيث تصل (٢٢.٤%) ، وفي المرتبة الثالثة تأتي نسبة اللاتي يشاركن في برامج المشاركة السياسية حيث تصل (٢٠.٩%) وفي هذا إشارة واضحة على أن أندية المرأة بمراكز الشباب أصبحت وحدات إنتاجية تركز على البعد الاجتماعي للأسرة خاصة فيما يتصل بحمايتها من تهديدات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحسين أوضاعها بأساليب الرعاية والتدريب والتوجيه كما تمكن المرأة من القيام بالأدوار الجديدة والمناقشة الموضوعية للتقاليد الموروثة والمشاركة في الحياة العامة إلى جانب إدراكها لحقوقها وواجباتها وكيفية المطالبة بها من خلال إشراكها في الندوات واللقاءات التي تعقد بمقر تلك الأندية.

ب- عرض وتحليل النتائج الميدانية في ضوء الإجابة على تساؤلات الدراسة

- التساؤل الرئيس الأول : ما معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة المستفيدة من خدمات أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة.

وقد تمت الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما المعوقات التي تتصل بالمستفيدات من البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة

جدول رقم (٢)

يوضح معوقات تنمية الوعي التنموي التي تتصل بالمستفيدات من برامج ومشروعات أندية المرأة بمراكز الشباب ن = ١٥٠

م	المعوقات التي تتصل بالمستفيدات من أندية المرأة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	الشعور بالضيق لعدم القدرة على تحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها	٧٥	٥٠	٤٠	٢٦.٧	٣٥	٢٣.٣	٣٤٠	١٠.٠١	٤
٢	إحجام المرأة عن عرض مشكلاتها وصعوبة اتخاذ القرارات المناسبة لحلها	٦٥	٤٣.٣	٥٥	٣٦.٧	٣٠	٢٠	٣٣٥	٩.٨٧	٦
٣	عدم قدرة السيدات على إقامة اتصالات فعالة على كافة المستويات بالنادي	٥٠	٣٣.٣	٧٥	٥٠	٢٥	١٦.٧	٣٢٥	٩.٥٧	٩
٤	عدم الانتظام في حضور اللقاءات المفتوحة مع المسئولين عن الخدمات المتنوعة والتي يشرف على تنفيذها الأخصائي الاجتماعي	٦٠	٤٠	٥٨	٣٨.٧	٣٢	٢١.٣	٣٢٨	٩.٦٦	٨
٥	عدم مناسبة توقيت برنامج أندية المرأة للمستفيدات	٧٠	٤٦.٧	٦٠	٤٠	٢٠	١٣.٣	٣٥٠	١٠.٣١	٣
٦	عزوف السيدات عن الاشتراك في أنشطة ومشروعات أندية المرأة وعدم الرغبة في تعلم الجديد	٧٤	٤٩.٣	٦٥	٤٣.٣	١١	٧.٤	٣٦٣	١٠.٦٩	٢
٧	كثرة الأعباء الأسرية لا تتيح لي وقت للمشاركة	٥٨	٣٨.٧	٧٠	٤٦.٧	٢٢	١٤.٦	٣٣٦	٩.٨٩	٥
٨	ضعف ثقافة العمل التطوعي بين أفراد الأسرة	٨٠	٥٣.٣	٦٠	٤٠	١٠	٦.٧	٣٧٠	١٠.٩٠	١
٩	نقص المعرفة وعدم الإلمام بالأدوار والمهام المهنية للأخصائي الاجتماعي وكذلك أنشطة النادي	٦٨	٤٥.٣	٤٣	٢٨.٧	٣٩	٢٦	٣٢٩	٩.٦٩	٧
١٠	فقدان الثقة بالنفس وضعف القدرة على التعبير عن الآراء	٥٠	٣٣.٣	٦٩	٤٦	٣١	٢٠.٧	٣١٩	٩.٤٠	١٠
	المجموع	٦٥٠	٤٣.٣	٥٩٥	٣٩.٧	٢٥٥	١٧	٣٣٩٥		

المتوسط ككل = ٢٢.٦٣ القوة النسبية = ٧٥.٤٤%

درجة تحقق البعد = ٢.٢٦

أ- تبين معطيات الجدول رقم (٢) استجابات المبحوثين حول معوقات تنمية الوعي التنموي التي تتصل بالمستفيدات من برامج ومشروعات أندية المرأة أن هناك اتفاقا في استجابات المبحوثين

تدرجت متوسطاته بين (٢٨٣) و (٢.٤٧) أي الاتفاق على المعطيات المرتبطة بالمعوقات التي تتصل بالمستفيدات الموضحة في الجدول بين الاتفاق إلى حد ما في اتجاه الموافقة الكلية.
حيث اتفق المبحوثين على ضعف ثقافة العمل التطوعي بين أفراد الأسرة تعد من أهم المعوقات باعتباره المعوق الرئيس بأعلى متوسط اتفاق بلغ (١٠.٩٠) أي الاتفاق الكلي على هذا المعوق وبجملة أوزان بلغت (٣٧٠) درجة وأقل انحراف معياري بلغ (٠.١٠) في حين كان آخر معوق تم الاتفاق عليه فقدان الثقة بالنفس وضعف القدرة على التعبير عن الآراء بأقل متوسط بلغ (٩.٤٠) وبجملة أوزان (٣١٩) درجة وانحراف معياري (٠.٠٩)

ب- وقد تدرجت بقية المعوقات وفقا للترتيب الذي أوضحه الجدول لتشمل تحديدا من المبحوثين لمعوقات تنمية الوعي التنموي المرتبط بالمستفيدات كما في الترتيب المتوالي ضعف ثقافة العمل التطوعي بين أفراد الأسرة ، عزوف السيدات عن الاشتراك في أنشطة ومشروعات أندية المرأة وعدم الرغبة في تعلم الجديد ، عدم مناسبة توقيت برنامج أندية المرأة للمستفيدات ، الشعور بالضيق لعدم القدرة على تحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها ، كثرة الأعباء الأسرية لا تتيح لي وقت للمشاركة ، إحجام المرأة عن عرض مشكلاتها وصعوبة اتخاذ القرارات المناسبة لحلها ، نقص المعرفة وعدم الإلمام بالأدوار والمهام المهنية للأخصائي الاجتماعي وكذلك أنشطة النادي ، عدم الانتظام في حضور اللقاءات المفتوحة مع المسئولين عن الخدمات المتنوعة والتي يشرف على تنفيذها الأخصائي الاجتماعي ، عدم قدرة السيدات على إقامة اتصالات فعالة على كافة المستويات بالنادي ، فقدان الثقة بالنفس وضعف القدرة على التعبير عن الآراء.

ج- وبحساب المتوسط العام للاتفاق على تحديد العبارات التي أجاب عليها المبحوثين كمعوقات لتنمية الوعي التنموي حيث بلغ (٢٢.٦٣) ومتوسط مرجح عام (٢.٢٦) وبلغت القوة النسبية (٧٥.٤٤ %) وهو ما يعني الموافقة عليها باتفاق يقترب من الموافقة الكلية ، وهذا يعني أن تلك المعوقات توضح عدم امتلاك المرأة الشجاعة الكافية لاتخاذ قرارات مجتمعية مما يترتب عليه ضرورة إمداد المرأة بالمعارف والمهارات وتهيئة الفرص المجتمعية التي تشجعها على خوض معارك التنمية وهذا يتفق مع ما أوصت به دراسة (مجدي محمد مصطفى ، ١٩٩٧)[٧٨]والتي ترى ضرورة النظر للمرأة كأحد العناصر البشرية المنتجة بالمجتمع والوعي بمتطلباتها واحتياجاتها ومشكلاتها مع مسايرة وعي المخططين لإشباع تلك الاحتياجات من خلال مراعاتها وضع خطة العمل بتلك الأندية وهذا يسهم في تغيير اتجاهاتهن ورؤيتهن لبرامج ومشروعات التنمية.

د- وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم معوقات إكساب الوعي التنموي التي تتصل بالمستفيدات من برامج ومشروعات التنمية في أندية المرأة في الآتي :

- ضعف ثقافة العمل التطوعي بين أفراد الأسرة.
- عزوف السيدات عن الاشتراك في أنشطة ومشروعات أندية المرأة وعدم الرغبة في تعلم الجديد.
- عدم مناسبة توقيت تنفيذ برامج أندية المرأة للمستفيدات.
- الشعور بالضيق لعدم القدرة لدى المرأة على تحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها.

- كثرة الأعباء الأسرية لا تتيح لها وقت للمشاركة.
- إحجام المرأة عن عرض مشكلاتها وصعوبة اتخاذ القرارات المناسبة لحلها.

ب- وأما عن النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الفرعي الثاني والذي مؤداه :

" ما المعوقات التي ترتبط بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مجال عمل المرأة المرتبط بتلك البرامج والمشروعات "؟

وبيانات الجدول التالي توضح الإجابة عليه :

جدول رقم (٣)

م	المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال عمل المرأة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	عدم القدرة على إقناع المرأة بأنها مورد بشري مهم في المجتمع	٥٠	٣٣.٣	٥٥	٣٦.٧	٤٥	٣٠	٣٠٥	٧.٣٤	٩
٢	عدم القدرة على خلق فرص مناسبة لتشجيع المرأة على تحمل مسئولية أعباء العمل التنموي	٦٠	٤٠	٧٠	٤٦.٧	٢٠	١٣.٣	٣٤٠	٨.١٨	٢
٣	وجود قصور في منح المرأة القوة من أجل الدفاع عن قضاياها	٥٥	٣٦.٧	٤٠	٢٦.٦	٥٥	٣٦.٧	٣٠٠	٧.٢٢	١١
٤	عدم تهيئة المناخ الذي يسمح بالوقوف على رؤية المرأة لمجتمعها والمعوقات التي تشعر بها حين تتفاعل مع هذا المجتمع	٤٨	٣٢	٧٥	٥٠	٢٧	١٨	٣٢١	٧.٧٢	٧
٥	وجود خلل في إمداد المرأة بالمعارف والمعلومات المرتبطة بالأنشطة والمشروعات التنموية لأندية المرأة	٦٢	٤١.٣	٥٢	١٦.٧	٣٦	٢٤	٣٢٦	٧.٨٤	٦
٦	عدم وجود منهج تمكيني قائم على التعليم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة إلى مستوى يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية لنادي المرأة	٧٠	٤٦.٧	٦٢	٤١.٣	١٨	١٢	٣٥٢	٨.٤٧	١
٧	ضعف الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في تعديل أنماط السلوك السلبي للمرأة	٦٤	٤٢.٧	٦٠	٤٠	٢٦	١٧.٣	٣٣٨	٨.١٣	٣
٨	عدم إمداد المرأة بالمعرفة اللازمة والموارد والقرارات التي تود الوصول إليها حتى يمكنها المشاركة في الأنشطة والمشروعات التنموية	٥٥	٣٦.٧	٧٠	٤٦.٧	٢٥	١٦.٦	٣٢٠	٧.٧٠	٨
٩	عدم الإلمام الكامل بمؤسسات الخدمات والمشروعات والموارد المجتمعية التي تمكن المرأة من فهم السياق المجتمعي الذي تعيش فيه	٤٥	٣٠	٤٠	٢٦.٦	٦٥	٤٣.٤	٢٨٠	٦.٧٤	١٣
١٠	عدم وضوح أبعاد الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال العمل مع المرأة	٦٠	٤٠	٦٥	٤٣.٤	٢٥	١٦.٦	٣٣٥	٨.٠٦	٤
١١	نقص المكون المهاري المرتبط بكيفية تعليم وتدريب المرأة على أساليب اتخاذ القرارات	٥٢	٣٤.٧	٤٣	٢٨.٦	٥٥	٣٦.٧	٣٦.٧	٧.١٥	١٢
١٢	وجود قصور في تزويد المرأة ببعض الإجراءات والوسائل التي تسهم في التعامل مع بعض المعتقدات والممارسات المجتمعية التي تحد من مشاركتها في العمل التنموي	٤٦	٣٠.٧	٦٠	٤٠	٤٤	٢٩.٣	٢٩.٣	٧.٢٧	١٠
١٣	عدم إتاحة الفرصة بين جميع العاملين	٥٠	٣٣.	٧٩	٥٢.	٢١	١٤	١٤	٧.٩	٥

	والمستفيدات لتبادل وجهات النظر المرتبطة بتحديد أولوية برامج ومشروعات أندية المرأة		٣		٧			٢	
	المجموع	٧١٧	٣٦.٨	٧٧١	٣٩.٥	٤٦٢	٢٣.٧	٤١٥٥		

يوضح المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي كممارس عام في مجال عمل المرأة المرتبط بتلك البرامج والمشروعات ن = ١٥٠

المتوسط ككل = ٢٧.٦٩ القوة النسبية = ٧٠.٠٨%

درجة تحقق البعد = ٢.١٣

أ) تأتي معطيات الجدول السابق رقم (٣) لتبين اتفاق المبحوثين حول المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال عمل المرأة حيث جاءت النتائج لتبين اتفاقا شبه كلي بين المبحوثات في مجتمع الدراسة على اعتبار أن عدم وجود منهج تمكيني قائم على التعليم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة إلى مستوى يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية لنادي المرأة يؤثر بلا شك على مستوى كفاءة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة حيث حصل على المرتبة الأولى في المسئولية بأعلى متوسط حسابي بلغ (٢,٣٥) وعلى أعلى مجموع أوزان بلغ (٣٥٢) درجة وأقل انحراف معياري بلغ(٠,٠٨) ، أما آخر ما اتفق عليه المبحوثين من معوقات يرون أنها تتصل بطبيعة الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال عمل المرأة فكان عدم الإلمام الكافي بمؤسسات الخدمات والمشروعات والموارد المجتمعية التي تمكن المرأة من فهم السياق المجتمعي الذي يعيش فيه بأقل متوسط حسابي بلغ (١,٨٧) وأقل مجموع أوزان بلغ (٢٨٠).

ب) وقد تدرجت بقية المعوقات التي تتصل بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي بأندية المرأة لتأخذ شكلا منطقيا وفقا للترتيب التالي :

عدم القدرة على خلق فرص مناسبة لتشجيع المرأة على تحمل مسئولية أعباء العمل التنموي ، ضعف الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في تعديل أنماط السلوك السلبي للمرأة ، عدم وضوح أبعاد الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال العمل مع المرأة ، عدم إتاحة الفرصة بين جميع العاملين والمستفيدات لتبادل وجهات النظر المرتبطة بتحديد أولوية برامج ومشروعات أندية المرأة ، وجود خلل في إمداد المرأة بالمعارف والمعلومات المرتبطة بالأنشطة والمشروعات التنموية لأندية المرأة ، عدم تهيئة المناخ الذي يسمح بالوقوف على رؤية المرأة لمجتمعها والمعوقات التي تشعر بها حين تتفاعل مع هذا المجتمع ، عدم إمداد المرأة بالمعرفة اللازمة والموارد والقرارات التي تود الوصول إليها حتى يمكنها المشاركة في الأنشطة والمشروعات التنموية ، عدم القدرة على إقناع المرأة بأنها مورد يشري مهم في المجتمع ، وجود قصور في تزويد المرأة ببعض الإجراءات والوسائل التي تسهم في التعامل مع بعض المعتقدات والممارسات المجتمعية التي تحد من مشاركتها في العمل التنموي ، وجود قصور في منح المرأة القوة من أجل الدفاع عن قضاياها ، نقص المكون المهاري المرتبط بكيفية تعليم وتدريب المرأة على أساليب اتخاذ القرارات.

ج) وبحساب المتوسط العام لاستجابات المبحوثين فيما يتعلق بالمعوقات التي تتصل بطبيعة الأداء المهني للأخصائي في مجال عمل المرأة جاء ليقرب من الاتفاق الكلي وفقا للتدرج المحدد حيث بلغ (٢٧,٦٩) والمتوسط العام يبلغ (٢,١٣) بينما القوة النسبية للبعد (٧٠,٠٨ %) بمستوى جيد بمعنى أن تلك المعوقات تؤثر سلبا على ديناميات العمل الفريقي داخل أندية المرأة وتحول دون تهيئة المناخ الذي يسمح بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية وهذا يدل على اتفاق المبحوثين حول الأسباب التي تحول دون الارتقاء بمستوى الأداء المهني للأخصائي وذلك وفقا للتدريب الذي حصل عليه كل منهم كما هو مبين في الجدول السابق.

د) وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في الآتي :

- عدم وجود منهج تمكيني قائم على التعليم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة إلى مستوى السماح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية بأندية المرأة.
- عدم القدرة على خلق فرص مناسبة لتشجيع المرأة على تحمل مسئولية أعباء العمل التنموي.
- ضعف الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في تعديل أنماط السلوك السلبي للمرأة.
- وجود خلل في إمداد المرأة بالمعارف والمعلومات المرتبطة بالأنشطة والمشروعات التنموية لأندية المرأة.
- عدم إتاحة الفرصة بين جميع العاملين والمستفيدات لتبادل وجهات النظر المرتبطة بتحديد أولوية برامج ومشروعات أندية المرأة.
- عدم وضوح أبعاد الدور المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال العمل مع المرأة.
- وجود قصور في تزويد المرأة ببعض الإجراءات والوسائل التي تسهم في التعامل مع بعض المعتقدات والممارسات المجتمعية التي تحد من مشاركتها في العمل التنموي.

ولعل تلك المؤشرات السابق ذكرها تتفق مع ما خرجت به دراسة (هيام شاكر خليل ، ٢٠٠٩) والتي ترى أن قصور الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي سواء من حيث افتقاره للأساليب المهنية في الممارسة العملية كمهارة الملاحظة ولعب الأدوار أو من حيث افتقاره إلى كيفية تطبيق المداخل والنماذج النظرية أثناء الممارسة الميدانية مما يؤثر على دوره في إكساب المرأة للعديد من المهارات التي تتطلبها عملية تنمية المجتمع[٧٩].

ج- وأما عن النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الفرعي الثالث والذي مؤداه :

"ما المعوقات التي تتصل بأندية المرأة وتؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة"

فيمكن توضيح الإجابة من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

يوضح المعوقات التي تتصل بأندية المرأة وتؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة ن = ١٥٠

م	المعوقات التي تتصل بأندية المرأة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	عدم إتاحة الفرصة الكاملة لإمداد المستفيدات بالإشباع الاجتماعي والتقدير والمكانة وفرص الارتباط بالآخرين بشكل فعال	٨٥	٥٦.٧	٥٠	٣٣.٣	١٥	١٠	٣٧٠	٩.٢١	١
٢	نقص الإمكانيات يؤثر على فاعلية البرامج والمشروعات التنموية التي تتيحها تلك الأندية	٥٥	٣٦.٧	٦٠	٤٠	٣٥	٢٣.٣	٣٢٠	٧.٩٧	٤
٣	قصور دور أندية المرأة في ربط المستفيدات بالأنساق المجتمعية التي تزودهم بالموارد والخدمات ومساعدتهم على كيفية استخدامها بفاعلية	٤٨	٣٢	٥٢	٣٤.٧	٥٠	٣٣.٣	٢٩٨	٧.٤٢	٩
٤	عدم مناسبة القاعات لممارسة مختلف البرامج بالنادي	٤٢	٢٨	٤٠	٢٦.٧	٦٨	٤٥.٣	٢٧٤	٦.٨٢	١٣
٥	افتقار تلك الأندية لتوفير مناخ ملائم يحقق التكامل بين عناصر العمل الفريقي	٤٥	٣٠	٦٥	٤٣.٣	٤٠	٢٦.٧	٣٠٥	٧.٥٩	٧
٦	سيطرة البيروقراطية على إجراءات الاستفادة من خدمات تلك الأندية	٤٥	٣٠	٧٠	٤٦.٧	٣٥	٢٣.٣	٣١٠	٧.٧٢	٦
٧	عدم الاهتمام بتعبئة المصادر المادية التي تعين على تحقيق أهداف أنشطة ومشروعات النادي	٥٢	٣٤.٧	٨٠	٥٣.٣	١٨	١٢	٣٣٤	٨.٣١	٣
٨	تعثر تقديم المساعدة الفنية الإدارية عند الحاجة إليها من قبل المستفيدات	٦٠	٤٠	٧٠	٤٦.٧	٢٠	١٣.٣	٣٤٠	٨.٤٦	٢
٩	غياب المناخ الذي يساعد المستفيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على التصرف في المواقف الطارئة	٥٠	٣٣.٣	٦٥	٤٣.٣	٣٥	٢٣.٣	٣١٥	٧.٨٤	٥
١٠	أندية المرأة لا تعلن عن خدماتها	٣٥	٢٣.٣	٦٥	٤٣.٤	٥٠	٣٣.٣	٢٨٥	٧.٠٩	١٠
١١	افتقار الترتيب المنظم للجهد الجماعي وعدم الوصول إلى وحدة في العمل تهدف لتحقيق أهداف مشروعات تلك الأندية	٤٤	٢٩.٣	٦٢	٤١.٤	٤٤	٢٩.٣	٣٠٠	٧.٤٧	٨
١٢	غياب الرؤية الواضحة حول إعطاء المرأة وصفا مسبقا واقعيا للعمل بأنشطة ومشروعات	٣٨	٢٥.٣	٥٧	٣٨	٥٥	٣٦.٧	٢٨٣	٧.٠٤	١١

	النادي التنموية								
١٣	البعد عن الأسس الموضوعية عند تحديد المواصفات الإجرائية لشكل مشاركة المرأة في أنشطة النادي	٤٠	٢٦.٧	٥٢	٣٤.٧	٥٨	٣٨.٦	٢٨٢	٧.٠٢	١٢
	المجموع	٦٣٩	٣٤.٢	٧٠٨	٣٧.٩	٥٢٣	٢٧.٩	٤٠١٦		

المتوسط ككل = ٢٦.٧١ القوة النسبية = ٦٨.٦٤%

درجة تحقق البعد = ٢.٠٥

(أ) بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (٤) يتضح لنا جملة من المعوقات التي اتفق المبحوثين عل كونها معوقات تتصل بأندية المرأة وذات تأثير على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة ووفقا للترتيب جاءت كلها ليصل الاتفاق حولها إلى الاقتراب من الموافقة إلى حد ما حيث تراوحت متوسطات الاتفاق بين (٢,٤٦) و (١,٨٢) وهي متوسطات تقترب من الاتفاق إلى حد ما ، وقد أوضح الجدول أن أول معوق يمكن أن يكون من أهم المعوقات المرتبطة بأندية المرأة وذات تأثير على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة هو عدم إتاحة الفرصة الكاملة لإمداد المستفيدات بالإشباع الاجتماعي والتقدير والمكانة وفرص الارتباط بالآخرين بشكل فعال بأعلى متوسط .. بلغ (٩,٢١) وعلى أعلى مجموع أوزان (٣٧٠) درجة وبأقل انحراف معياري بلغ (٠,٠٩) مما يدل على ارتفاع الاستجابة نحو الاتفاق على هذا المعوق ، أما في المرتبة الأخيرة جاء عدم مناسبة القاعات لممارسة مختلف البرامج في النادي بأقل متوسط حسابي بلغ (٦,٨٢) وأقل مجموع أوزان بلغ (٢٧٤) درجة وانحراف معياري بلغ (٠,٠٦) ، إلا أن وجود هذا المعوق في المرتبة الأخيرة لا يقلل من أهميته حيث تأتي الموافقة عليه بدرجة إلى حد ما في اتجاه موافق.

(ب) وقد تدرجت بقية المعوقات التي اتفق عليها المبحوثون على كونها صعوبات مرتبطة بأندية المرأة وتؤثر سلبا على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة لتأخذ شكلا وفقا للترتيب المتوالي ، تعثر تقديم المساعدة الفنية الإدارية عند الحاجة إليها من قبل المستفيدات ، عدم الاهتمام بتعبئة المصادر المادية التي تعين على تحقيق أهداف أنشطة ومشروعات النادي ، نقص الإمكانيات يؤثر على فاعلية البرامج والمشروعات التنموية التي تتيحها تلك الأندية ، غياب المناخ الذي يساعد المستفيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على التصرف في المواقف الطارئة ، سيطرة البيروقراطية على إجراءات الاستفادة من خدمات تلك الأندية ، افتقار تلك الأندية لتوفير مناخ ملائم يحقق التكامل بين عناصر العمل الفريقي ، افتقار الترتيب المنظم للجهد الجماعي وعدم الوصول إلى وحدة في العمل تهدف لتحقيق أهداف مشروعات تلك الأندية ، قصور دور أندية المرأة في ربط المستفيدات بالأنساق المجتمعية التي تزودهم بالموارد والخدمات ومساعدتهم على كيفية استخدامها بفاعلية ، أندية المرأة لا تعلن عن خدماتها ، غياب الرؤية الواضحة حول إعطاء المرأة وصفا مسبقا واقعيا للعمل بأنشطة

ومشروعات النادي التنموية والبعد عن الأسس الموضوعية عند تحديد المواصفات الإجرائية لشكل مشاركة المرأة في أنشطة النادي.

(ج) وبحساب المتوسط العام للاتفاق على المعوقات التي تؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وترتبط بأندية المرأة بلغ (٢٦,٧١) والمتوسط المرجح العام (٢,٠٥) بينما القوة النسبية للبعد(٦٨,٦٤ %) وهو ما يعني الاقتراب من الاتفاق إلى حد ما عليها وهو ما يتوجب أن يؤخذ في الاعتبار هذه المعوقات وفقا لترتيب الموافقة عليها والموضح بالجدول حيث يدلل ذلك على أولوية التصدي لها بالنسبة للمبحوثين من السيدات ، حيث تتطلب مشاركة المرأة غير العاملة في التنمية أن تتولد لديها القدرة على تحديد واكتشاف وتوليد الموارد داخل المجتمع ، هذا ليس من منطلق أنه لا يوجد مجتمع بلا موارد فقط ، بل من منطلق استثمار المرأة لموارد المجتمع الاستثمار الأمثل يحسن من وضعها داخل المجتمع ومن إحساس المجتمع بأهمية دورها في إحداث التنمية.

(د) وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم المعوقات التي تتصل بأندية المرأة وتؤثر على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب في الآتي :

- عدم إتاحة الفرصة الكاملة لإمداد المستفيدات بالإشباع الاجتماعي والتقدير والمكانة وفرص الارتباط بالآخرين بشكل فعال.
- تعثر تقديم المساعدة الفنية الإدارية عند الحاجة إليها من قبل المستفيدات.
- عدم الاهتمام بتعبئة المصادر المادية التي تعين على تحقيق أهداف أنشطة ومشروعات أندية المرأة.
- نقص الإمكانيات يؤثر على فاعلية البرامج والمشروعات التنموية التي تتيحها تلك الأندية.
- غياب المناخ الذي يساعد المستفيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على التصرف في المواقف الطارئة.
- سيطرة البيروقراطية على إجراءات الاستفادة من خدمات تلك الأندية.
- افتقار تلك الأندية لتوفير مناخ ملائم يحقق التكامل بين عناصر العمل الفريقي.
- قصور دور أندية المرأة في ربط المستفيدات بالأنساق المجتمعية التي تزودهم بالموارد والخدمات ومساعدتهم على كيفية استخدامها بفاعلية.

ولعل تلك المعوقات السابق الإشارة إليها تملي على الممارس العام ضرورة وضع الآليات التي من شأنها يمكن استثمار القدرات الذاتية وتوظيف الطاقات التي تتمتع بها المرأة غير العاملة وتحقق التوازن عند استغلال الإمكانات المؤسسية بأندية المرأة وهذا ما أكدت عليه أيضا نتائج دراسة (نادية عبد الجواد الجرواني ، ٢٠٠٧)[٨٠].

د- وأما عن النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الفرعي الرابع والذي مؤداه :

"ما المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي وتؤثر على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة"

فيمكن الإجابة عليه من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

يوضح المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي وتؤثر على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة ن = ١٥٠

م	المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	قلة المشاركة المجتمعية للقيادات النسائية للمساهمة في برامج أندية المرأة	٦٥	٤٣.٣	٦٤	٤٢.٧	٢١	١٤	٣٤٤	١٠.٥٠	٤
٢	وجود عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد الثقافية تحد من مشاركة المرأة في برامج المنظمات المجتمعية	٥٥	٣٦.٧	٤٥	٣٠	٥٠	٣٣.٣	٣٠٥	٩.٣١	٧
٣	تدني الوعي الاجتماعي بشأن أهمية تلك الأندية لسكان المجتمع	٨٠	٥٣.٣	٦٠	٤٠	١٠	٦.٧	٣٧٠	١١.٢٩	١
٤	ترسيخ الإعلام لصورة سلبية عن المرأة في أذهان الجماهير	٦٠	٤٠	٨٠	٥٣.٣	١٠	٦.٧	٣٥٠	١٠.٦٨	٣
٥	عدم مراعاة المساواة والعدالة عند تمكين المرأة من المشاركة في المشروعات التنموية	٤٥	٣٠	٦٠	٤٠	٤٥	٣٠	٣٠٠	٩.١٦	٩
٦	العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية	٤٨	٣٢	٥٥	٣٦.٧	٤٧	٣١.٣	٣٠١	٩.١٩	٨
٧	قصور وسائل الإعلام في عرض نماذج إيجابية للمرأة المشاركة في العمل الاجتماعي والتنموي	٦٢	٤١.٣	٨٢	٥٤.٧	٦	٤	٣٥٦	١٠.٨٦	٢
٨	محاولة إحداث التغيير في فترة زمنية قصيرة تفوق طاقة المجتمع وكذلك قدرة المستفيدات	٤٤	٢٩.٣	٥٠	٣٣.٣	٥٦	٣٧.٤	٢٨٨	٨.٧٩	١٠
٩	محدودية تكاليف الدعاية والإعلان عن المشروعات التنموية التي تساهم في نمو قدرات ومواهب المرأة	٥٠	٣٣.٣	٧٠	٤٦.٧	٣٠	٢٠	٣٢٠	٩.٧٧	٦
١٠	عدم وجود منظمات شعبية لتمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن أمام الجهات المختصة بغرض توعية المرأة ورفع معنوياتها وتعريفها بحقوقها الاجتماعية	٦٦	٤٤	٦٠	٤٠	٢٤	١٦	٣٤٢	١٠.٤٤	٥
	المجموع	٥٧٥	٣٨.٣	٦٢٦	٤١.٧	٢٩٩	٢٠	٣٢٧٦		

المتوسط ككل = ٢١.٨٢ القوة النسبية = ٨٢.٨٠ %

درجة تحقق البعد = ٢.١٨

أ) يتضح من معطيات الجدول السابق رقم (٥) رؤية المبحوثين مجتمع الدراسة لأهم المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي وتؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة حيث جاءت النتائج لتبين جملة من المعوقات ارتأى المبحوثين من السيدات أن من أكثرها تأثيرا وتعويقا تدني الوعي الاجتماعي بشأن أهمية أندية المرأة لسكان المجتمع حيث جاء في المرتبة الأولى في الترتيب بأعلى متوسط حسابي بلغ (١١,٢٩) وعلى أعلى مجموع أوزان بلغ (٣٧٠) درجة وبأقل انحراف معياري بلغ (٠,١١) ، أما محاولة إحداث التغيير في فترة زمنية قصيرة تفوق طاقة المجتمع وكذلك قدرة المستفيدات من برامج ومشروعات تلك الأندية فقد جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٨,٧٩) أي الموافقة عليه إلى حد ما وبانحراف معياري بلغ (٠,٠٨).

ب) وقد تدرجت بقية المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي وتؤثر على تنمية الوعي التنموي للمرأة غير العاملة لتأخذ شكلا منطقيا وفقا للترتيب المتوالي : قصور وسائل الإعلام في عرض نماذج إيجابية للمرأة المشاركة في العمل الاجتماعي والتنموي ، ترسيخ الإعلام لصورة سلبية عن المرأة في أذهان الجماهير ، قلة المشاركة المجتمعية للقيادات النسائية للمساهمة في برامج أندية المرأة ، عدم وجود منظمات شعبية لتمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن أمام الجهات المختصة بغرض توعية المرأة ورفع معنوياتها وتعريفها بحقوقها الاجتماعية ، محدودية تكاليف الدعاية والإعلان عن المشروعات التنموية التي تساهم في نمو قدرات ومواهب المرأة ، وجود عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد الثقافية تحد من مشاركة المرأة في برامج المنظمات المجتمعية ، العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية ، عدم مراعاة المساواة والعدالة عند تمكين المرأة من المشاركة في المشروعات التنموية.

ج) وبحساب المتوسط العام حول استجابات المبحوثين على المعوقات المدرجة بالجدول بلغ (٢١,٨٢) أي اتفاق يقترب من الاتفاق الكلي وبمتوسط مرجح عام يبلغ (٢,١٨) بينما القوة النسبية للبعد (٨٢,٨٠%) بمستوى جيد بمعنى أن تلك المعوقات من أهم العوامل التي تسهم في تدني الوعي الاجتماعي وكذلك التنموي عند المرأة وعدم تمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات بشكل فعال ، ولعل تلك المؤشرات إنما تؤكد أنه ليس من العدالة أن نحمل المرأة غير العاملة مسئولية عزوفها عن المشاركة في التنمية ، بل إن المجتمع والظروف المحيطة بها لها دور فعال في إعاقتها عن المشاركة الفعالة في التنمية ، ويتطلب إكساب الوعي التنموي لها أن تتحدى بعض الظروف والمعوقات المجتمعية المعاكسة لمساهمتها في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (وفاء يسري إبراهيم ، ٢٠٠٢)[٨١].

د) وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي وتؤثر على إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب في الآتي :

١- تدني الوعي الاجتماعي بشأن أهمية تلك الأندية لسكان المجتمع.

٢- قصور وسائل الإعلام في عرض نماذج إيجابية للمرأة المشاركة في العمل الاجتماعي والتنموي.

٣- ترسيخ الإعلام لصورة سلبية عن المرأة في أذهان الجماهير.

٤- قلة المشاركة المجتمعية للقيادات النسائية للمساهمة في برامج أندية المرأة.

٥- عدم وجود منظمات شعبية لتمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن أمام الجهات المختصة بغرض توعية المرأة ورفع معنوياتها وتعريفها بحقوقها الاجتماعية.

٦- محدودية تكاليف الدعاية والإعلان عن المشروعات التنموية التي تساهم في نمو قدرات ومواهب المرأة.

٧- وجود عوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد الثقافية تحد من مشاركة المرأة في برامج المنظمات المجتمعية.

- **النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الرئيس الثاني للدراسة ومؤداه :**

ما مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة (الجانب الاجتماعي – الجانب السياسي – الجانب الاقتصادي)

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال استقراء عينة الدراسة لمدى أهمية الأبعاد المرتبطة بالمؤشرات الخاصة بعملية التمكين والتي تتمثل في الجوانب الثلاث السابقة وذلك وفقا لما هو مبين بالجداول أرقام (٦ ، ٧ ، ٨)

جدول رقم (٦)

يوضح مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة

(المؤشرات المرتبطة بالجانب الاجتماعي) ن= ١٥٠

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أساهم في المشروعات التنموية سواء بالجهد أو المال أو جمع التبرعات	٥٥	٣٦.٧	٧٠	٤٦.٧	٢٥	١٦.٦	٣٣٠	٨.١٣	٤
٢	أهتم بمعرفة ما يحدث حولي من أحداث في المجتمع	٥٠	٣٣.٣	٥١	٣٤	٤٩	٣٢.٧	٣٠٠	٧.٣٩	٩
٣	أدرك حقوقي وأطالب بها	٥٥	٣٦.٧	٦٠	٤٠	٣٥	٢٣.٣	٣٢٠	٧.٨٨	٥
٤	أستطيع ترتيب مشكلاتي وفق أهميتها	٤٥	٣٠	٥٧	٣٨	٤٨	٣٢	٢٩٧	٧.٣٢	١١
٥	أعرف واجباتي تجاه الحي الذي أعيش فيه	٥٢	٣٤.٧	٥٥	٣٦.٧	٤٣	٢٨.٦	٣٠٩	٧.٦١	٧
٦	أن يكون لدي القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتي	٦٢	٤١.٣	٦٠	٤٠	٢٨	١٨.٧	٣٣٤	٨.٢٣	٣
٧	أن تتوفر لدي القدرة على المشاركة في المشروعات والبرامج التنموية التي تقوم بها أندية المرأة	٦٠	٤٠	٧٠	٤٦.٧	٢٠	١٣.٣	٣٤٠	٨.٣٨	١
٨	أتمكن من تحديد المشكلات التي تواجهني وأضع الحلول المناسبة لها	٤٨	٣٢	٥٦	٣٧.٣	٤٦	٣٠.٧	٣٠٢	٧.٤٤	٨
٩	أتعرف على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الموجودة في الحي الذي أسكن فيه	٥٠	٣٣.٣	٤٠	٢٦.٧	٦٠	٤٠	٢٩٠	٧.١٤	١٢
١٠	توفر القدرة لدي على تحديد ما أريده في حياتي	٥٧	٣٨	٥٥	٣٦.٧	٣٨	٢٥.٣	٣١٩	٧.٨٦	٦
١١	أهتم بالتدريب العملي على برامج أندية المرأة الخاصة بصقل مواهبي وتنمية قدراتي	٤٤	٢٩.٣	٦٠	٤٠	٤٦	٣٠.٧	٢٩٨	٧.٣٤	١٠
١٢	أشارك في تبصير الزوجات بالعلاقات الأسرية	٦٥	٤٣.٣	٥٨	٣٨.٧	٢٧	١٨	٣٣٨	٨.٣٣	٢

١٣	أساهم في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي يمكنهن من استثمار أوقات فراغهن	٤٢	٢٨	٤٧	٣١.٣	٦١	٤٠.٧	٢٨١	٦.٩٢	١٣
	المجموع	٦٨٥	٣٥.١	٧٣٩	٣٧.٩	٥٢٥	٢٧	٤٠٥٨		

المتوسط الحسابي = ٢٦.٧ المتوسط المرجح العام = ٢.٠٥ القوة النسبية للبعد = ٦٩ %

يشير الجدول السابق إلى مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة والمرتبطة بالجانب الاجتماعي ولقد أمكن التوصل للنتائج التالية :

أ) أن مؤشرات التمكين المرتبطة الجانب الاجتماعي جاءت وفق الترتيب التالي : حيث حصلت عبارة أن تتوافر لدى القدرة على المشاركة في المشروعات والبرامج التنموية التي تقوم بها أندية المرأة على الترتيب الأول بنسبة (٨,٣٨%) ، يلي ذلك أن تشارك في تبصير الزوجات بالعلاقات الأسرية بنسبة (٨,٣٣%) في الترتيب الثاني ، يلي ذلك في الترتيب الثالث أن يكون لديها القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتها بنسبة (٨,٢٣%) ، ثم في الترتيب الرابع بنسبة (٨,١٣%) أن تساهم في المشروعات التنموية سواء بالجهد أو المال أو جمع التبرعات ، يلي ذلك أن تدرك حقوقها وتطالب بها ، ثم توفر القدرة لديها على تحديد ما تريده في حياتها ، وأن تعرف واجباتها تجاه الحي الذي تعيش فيه وذلك في الترتيب من الخامس حتى السابع بنسب (٧,٨٨% ، ٧,٨٦% ، ٧,٦١%) على التوالي وفى المرتبة الثامنة أن تتمكن من تحديد المشكلات التي تواجهها ووضع حلول مناسبة لها وذلك بنسبة (٧,٤٤%)

ب) احتلت قدرة المرأة غير العاملة على المشاركة في المشروعات والبرامج التنموية وتبصير الزوجات بالعلاقات الأسرية واتخاذ القرارات الأسرية والمساهمة في المشروعات التنموية سواء بالجهد أو المال أو جمع التبرعات أهم مؤشرات تمكين المرأة فيما يتصل بالجانب الاجتماعي ولعل هذا يرجع لما تتمتع به من قدرات وإمكانيات ووقت فراغ ما يمكنها من التجديد والتغيير وقبول الأفكار البناءة في حقل التنمية ويجب إتاحة المناخ المناسب لإكسابها تلك المهارات.

ج) تحرص المرأة غير العاملة على عدم الاهتمام بمعرفة ما يحدث حولها من أحداث في المجتمع ، والتدريب العملي على برامج أندية المرأة الخاصة بصقل مواهبها وقدرتها ، وافتقاد القدرة على ترتيب مشكلاتها وفق أهميتها ، وعدم الإلمام بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الموجودة في الحي الذي تسكن فيه وعدم المساهمة في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي تمكنهن من استثمار أوقات فراغهن حيث حصلا على الترتيب من التاسع حتى الثالث عشر بنسب (٧,٣٩% ، ٧,٣٤% ، ٧,٣٢% ، ٧,١٤% ، ٦,٩٢%) بين مؤشرات تمكين المرأة فيما يتصل بالجانب الاجتماعي للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة ، وربما يرجع هذا إلى أن مشاركة المرأة بصفة عامة يتوقف على درجة الاختيارات والفرص المتاحة لهن ، ولتحقيق التوازن المرضي للمرأة غير العاملة فإن الأمر يتطلب استخدام توجهات ونظريات واستراتيجيات علاجية لمساعدتهن على فهم أدوارهن ومسئولياتهن وبالتالي

يشعرن بقدرتهن وتمكينهن من دراسة الاختيارات المتاحة لهن وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Okun, Barbaraf: 2006)[٨٢].

د) وبحساب المتوسط الحسابي للبعد (٢٦,٧) ومتوسط مرجح عام (٢,٠٥) وتبلغ القوة النسبية للبعد (٦٩%) بمستوى جيد مما يؤكد أهمية تلك المؤشرات لتمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في برامج ومشروعات أندية المرأة على مستوى الجانب الاجتماعي.

هـ) وتأسيسيا على ما سبق تتحدد أهمية مؤشرات تمكن المرأة غير العاملة من المشاركة البرامج والمشروعات التنويه بأندية المرأة والمرتبطة بالجانب الاجتماعي هي :

- أن تتوافر لديها القدرة على المشاركة في المشروعات والبرامج والتنموية لأندية المرأة
- أن تشارك في تبصير الزوجات بالعلاقات الأسرية.
- أن يكون لديها القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية
- المساهمة في المشروعات التنموية سواء بالجهد أو المال أو جمع التبرعات
- أن تدرك حقوقها وتطالب بها
- توفر القدرة لديها على تحديد ما تريده في حياتها
- أن تعرف واجباتها تجاه الحي الذي تعيش فيه
- أن نتمكن من تحديد المشكلات التي تواجهها وتضع حلول مناسبة لها

- وعن مؤشرات التمكين المرتبطة بالجانب الاجتماعي والتي لا ترى المرأة غير العاملة أنها ذات أهمية من وجهة نظرها هي :
  - عدم اهتمامها بمعرفة ما يحدث حولها من أحداث في المجتمع
  - أن تهتم بالتدريب العملي على برامج أندية المرأة الخاصة بصقل مواهبها وتنمية قدراتها
  - أن تستطيع ترتيب مشكلاتها وفق أهميتها
  - أن أتعرف على الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الجمعيات الموجودة في الحي الذي أسكن فيه
  - أن أساهم في تدريب السيدات على بعض الحرف المختلفة التي تمكنهم من استثمار أوقات فراغهن.

جدول رقم (٧)

يوضح مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة

(المؤشرات المرتبطة بالجانب السياسي) ن = ١٥٠

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أدرك أهمية رأيي في المشاركة في العملية الانتخابية	٤٠	٢٦.٧	٦٠	٤٠	٥٠	٣٣.٣	٢٩٠	٧.٨٥	١١
٢	يجب أن ألم بأسماء الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع	٤٥	٣٠	٥٥	٣٦.٧	٥٠	٣٣.٣	٢٩٥	٧.٩٨	١٠
٣	أكون على صلة بالقيادات السياسية الموجودة في كل حزب	٤٦	٣٠.٧	٧٠	٤٦.٧	٣٤	٢٢.٦	٣١٢	٨.٤٥	٥
٤	أتطلع لمعرفة التوجهات السياسية لكل حزب	٥١	٣٤	٥٠	٣٣.٣	٤٩	٣٢.٦	٣٠٢	٨.١٧	٨
٥	معرفة الجهود التي يبذلها رجال السياسة في الحي	٦٠	٤٠	٦٠	٤٠	٣٠	٢٠	٣٣٠	٨.٩٣	٢
٦	الإلمام بدور المؤسسات المجتمعية في زيادة الوعي السياسي	٤٢	٢٨	٦٥	٤٣.٣	٤٣	٢٨.٧	٢٩٩	٨.٠٩	٩
٧	أهتم بحضور الندوات السياسية ذات الصلة بالشأن العام	٥٥	٣٦.٧	٤٥	٣٠	٥٠	٣٣.٣	٣٠٥	٨.٢٦	٧
٨	أحرص على تنمية الوعي السياسي للأبناء	٥٦	٣٧.٣	٥٥	٣٦.٧	٣٩	٢٦	٣١٧	٨.٥٨	٤
٩	تتاح الفرصة لي لعضوية النقابات الموجودة بالمجتمع	٤٠	٢٦.٧	٤٠	٢٦.٧	٧٠	٤٦.٦	٢٧٠	٧.٣١	١٢
١٠	متابعة الأخبار اليومية عن الأحداث الراهنة في المجتمع	٥٨	٣٨.٧	٥٨	٣٨.٧	٣٤	٢٢.٦	٣٢٤	٨.٧٧	٣
١١	توفر الرغبة لدي لتحمل أعباء خدمة مجتمعي	٦٠	٤٠	٧٠	٤٦.٧	٢٠	١٣.٣	٣٤٠	٩.٢٠	١
١٢	تهيئة المناخ الذي يتيح القدرة على القيادة والتأثير في الآخرين	٥٠	٣٣.٣	٦٠	٤٠	٤٠	٢٦.٧	٣١٠	٨.٣٩	٦
	المجموع	٦٠٣	٣٣.٥	٦٨٨	٣٧.١	٥٠٩	٢٨.٤	٣٦٩٤		

المتوسط الحسابي = ٢٤.٥٩ المتوسط المرجح العام = ٢.٠٤ القوة النسبية للبعد = ٦٨.٤٠ %

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة المرتبطة بالجانب السياسي واللازمة لمشاركتها في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة جاءت وفق النتائج الآتية :

أ) جاءت عبارة أن تتوفر الرغبة لدي لتحمل أعباء خدمة مجتمعي في المرتبة الأولى بنسبة (٩,٢٠%) يلي ذلك أن ألم بالجهود المبذولة من قبل رجال السياسة في الحي في الترتيب الثاني بنسبة (٨,٩٢%) وفى الترتيب الثالث أتابع الأخبار اليومية عن الأحداث الراهنة في المجتمع بنسبة (٨,٧٧%) ثم في الترتيب الرابع أحرص على تنمية الوعي السياسي للأبناء وذلك بنسبة (٨,٥٨%) في حين جاءت في المرتبة الخامسة وبنسبة (٨,٤٥%) أكون على صلة بالقيادات السياسية الموجودة في كل حزب وأما في الترتيب السادس تهيئة المناخ الذي يتيح لي القدرة على القيادة والتأثير في الآخرين وذلك بنسبه (٨,٣٩%) يلي ذلك أهتم بحضور الندوات السياسية ذات الصلة بالشأن العام في المرتبة السابعة بنسبة (٨,٢٦%) ، ثم أتطلع لمعرفة التوجهات السياسية لكل حزب في الترتيب الثامن بنسبة(٨,١٧%) يليها ألم بدور المؤسسات المجتمعية في زيادة الوعي السياسي وذلك بنسبة (٨,٠٩%) وفى المرتبة العاشرة يجب أن ألم بأسماء الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع بنسبة (٧,٩٨%) بينما جاء في المرتبة الحادية عشر أدرك أهمية رأيي في المشاركة في العملية الانتخابية بنسبة (٧,٨٥%) وجاء في المرتبة الأخيرة أن تتاح الفرصة لي لعضوية النقابات الموجودة في المجتمع وذلك بنسبة (٧,٣١%).

ب) ترى عينة الدراسة أن توفر الرغبة لتحمل أعباء خدمة المجتمع ، وإدراك الجهود المبذولة من قبل رجال السياسة ومتابعة الأخبار اليومية عن الأحداث الراهنة من أهم المؤشرات التي يجب أن تتوفر حتى يمكن تمكين المرأة في القيام بدورها الذي يعكس أهمية الاستعداد الشخصي والرغبة في تحمل المسئولية بما تعكسه من الاهتمام بقضايا المجتمع والتحديات التي تعترضه وإظهار روح التعاون والمشاركة بشكل يترجم روح الانتماء الحقيقي والرغبة في النهوض بالمجتمع وهذا يستلزم إتاحة الفرصة أمامهن للوصول إلى مراكز صنع القرار سواء داخل الأحزاب أو بتأهيلهم لخوض المعارك الانتخابية.

ج) كما حصل مؤشر حرص المرأة على تنمية الوعي السياسي للأبناء وما يتطلب ذلك الحرص على دعم الصلة بالقيادات السياسية الموجودة على ترتيب رابع وخامس من مؤشرات التمكين ويعكس ذلك رغبه المرأة في كسب تأييد المسئولين لتحسين أوضاعها.

د) اللافت للنظر أن المرأة غير العاملة لا تزال غير قادرة على أن تبلور رأي قاطع يعكس الوعي الحقيقي لديها بشأن أهمية الإدلاء برأيها في العملية الانتخابية ومدى تأثيره على صياغة السياسات واتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها وعدم الحرص على عضوية النقابات المهنية للحصول على المكانة السياسية التي تحقق ذاتها وترضي طموحها.

هـ) وبحساب المتوسط الحسابي للبعد وجد أنه (٢٤,٥٩) والمتوسط المرجح العام يبلغ (٢,٠٤) بينما القوة النسبية للبعد (٦٨,٤٠%) بمستوى جيد بمعنى أن الجانب السياسي من وجهة نظر عينة الدراسة من أهم مؤشرات تمكين المرأة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة ومراعاة هذا الجانب يساعد المرأة على فهم وإدراك القضايا والظروف الاجتماعية

والاقتصادية التي تؤثر على قدرتها وإمكانياتها بغرض مساعدتها على فهم أكثر للأسباب الحقيقية لمشكلاتها

وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم مؤشرات تمكين المرأة سياسيا في المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة بمراكز الشباب في المؤشرات الآتية :

- وعن مؤشرات التمكين المرتبطة بالجانب السياسي والتي لا ترى المرأة غير العاملة أنها ذات أهمية من وجهة نظرها هي :
  - أرغب في تحمل أعباء خدمة مجتمعي
  - أتطلع لمعرفة الجهود المبذولة من قبل رجال السياسية
  - أتابع الأخبار اليومية ذات الصلة بالأحداث الراهنة
  - احرص على تنمية الوعي السياسي للأبناء
  - أسعى بتكوين صلات بالقيادة السياسية الموجودة
  - تهيئة المناخ الذي يتيح لي القدرة على القيادة والتأثير في الآخرين
- بينما المؤشرات الآتية لا ترى المرأة غير العاملة فيها مؤشرات أساسية وهى
  - أن تدرك أهمية رأيها في المشاركة بالعملية الانتخابية
  - أن تتاح الفرصة لعضويتها بالنقابات الموجودة في المجتمع
  - أن ألم بأسماء الأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع

جدول رقم (٨)

يوضح مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة

(المؤشرات المرتبطة بالجانب الاقتصادي) **ن = ١٥٠**

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	أدرك طبيعة الظروف التي أمر بها وأختار ما يلائمها من مشروعات تتفق معها	٥٥	٣٦.٧	٧٠	٤٦.٧	٢٥	١٦.٦	٣٣٠	١٠	٦
٢	أكون فكرة عن متطلبات العمل الناجح	٤٥	٣٠	٦٠	٤٠	٤٥	٣٠	٣٠٠	٩.٠٩	٩
٣	ألم بنوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعدني في إنشاء مشروعي	٥٠	٣٣.٣	٧٠	٤٦.٧	٣٠	٢٠	٣٢٠	٩.٧٠	٧
٤	يجب أن تتوفر لدي الخبرة والمهارة عن طبيعة المشروع الذي شرع في تنفيذه	٦٠	٤٠	٨٠	٥٣.٣	١٠	٦.٧	٣٥٠	١٠.٦١	٢
٥	توفر القدرة لدي على تدبير نفقات الأسرة بما يؤدي لإشباع احتياجاتها	٧٠	٤٦.٧	٦٠	٤٠	٢٠	١٣.٣	٣٥٠	١٠.٦١	٢مكرر
٦	يمكنني التنسيق بين خدمات المؤسسات المجتمعية القادرة على مساعدتي في تنفيذ المشروعات	٤٤	٢٩.٣	٥٨	٣٨.٧	٤٨	٣٢	٢٩٦	٨.٩٨	١٠

٧	أستطيع أن أحدد دراسات جدوى لمشروعات ناجحة تذيد من دخلي	٤٨	٣٢	٦٢	٤١.٣	٤٠	٢٦.٧	٣٠٨	٩.٣٤	٨
٨	ألم بوسائل الادخار المختلفة	٥٢	٣٤.٧	٨٠	٥٣.٣	١٨	١٢	٣٣٤	١٠.١٣	٥
٩	أميل للاستعانة بالخبراء المتخصصين في المجال الذي يرتبط بمشروعي	٦٢	٤١.٣	٧٠	٤٦.٧	١٨	١٢	٣٣٨	١٠.٢٥	٤
١٠	الإلمام بالجهات المانحة والداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على القروض المناسبة لإتمام المشروعات	٧٠	٤٦.٧	٧٥	٥٠	٥	٣.٣	٣٦٥	١١.٠٧	١
	المجموع	٥٥٦	٣٧.١	٦٨٥	٤٥.٧	٢٥٩	١٧.٢	٣٢٩٧		

المتوسط الحسابي = ٢٢.٩١ المتوسط المرجح العام = ٢.١٩ القوة النسبية للبعد = ٧٣.٢٦ %

باستقراء بيانات الجدول السابق بمؤشرات تمكين المرأة الغير العاملة المرتبطة بالجانب الاقتصادي من المشاركة في البرامج والمشروعات التمويه بأندية المرأة يتضح الآتي :

أ) جاءت عبارة أن ألم بالجهات المانحة والداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على القرض المناسب لإتمام مشروعي في الترتيب الأول بمتوسط قدره (١١,٠٧%) ويلي ذلك في الترتيب الثاني يجب أن تتوافر لدى الخبرة والمهارة عن طبيعة المشروع الذي أشرع في تنفيذه ، وتوفر القدرة لدى على تدبير نفقات الأسرة بما يؤدى الإشباع احتياجاتها بنسبة (١٠,٦١%) لكل منهما ، في حين جاء في المرتبة الرابعة أميل للاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجال المرتبط بمشروعي وذلك بنسبة (١٠,٢٥%) بينما احتلت عبارة ألم بوسائل الادخار المختلفة الترتيب الخامس بنسبة (١٠,١٣%) يليها أدرك طبيعة الظروف التي أمر بها وأختار ما بلائمها من مشروعات وذلك بنسبة (١٠%) ، ثم عبارة الم بنوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعدني في إنشاء مشروعي وذلك بنسبة (٩,٧٠%) ، وفي المرتبة الثامنة أستطيع أن أحدد دراسات جدوى لمشروعات ناجحة تزيد من دخلي بنسبة (٩,٣٤%) ، ثم عبارة استطيع أن أكون فكرة عن متطلبات العمل الناجح بنسبة (٩,٠٩%) ، وأخيرا يمكنني التنسيق بين خدمات المؤسسات المجتمعية القادرة على مساعدتي في تنفيذ المشروعات بنسبة (٨,٩٨%)

ب) أشارت نتائج الدراسة إلى أن المرأة غير العاملة ينقصها بعض مؤشرات التمكين المرتبطة بالجانب الاقتصادي أهمها :

- **أن تستطيع الإلمام بالجهات المانحة والداعمة للمشروعات الصغيرة حتى يمكنها الحصول على القرض المناسب لإتمام مشروعها**
- **أن تتوفر لديها الخبرة والمهارة عن طبيعة المشروع الذي تشرع في تنفيذه.**
- **أن يتوفر لديها القدرة على تدبير نفقاتها الأسرية بما يساعد على إشباع احتياجاتها حيث حصدت تلك المؤشرات المراكز الثلاث الأولى في الترتيب**

وهذا يعكس أن نقص الوعي التنموي لدى المرأة غير العاملة يترتب عليه نقص الإدراك الكامل للوعي بذاتها وبطرق تنمية مجتمعها ومن ثم نقص الكفاءة الذاتية وبذلك يتضح أن ما

يكتسبه الأفراد من خبرات سابقة تؤثر على وعيهم بأهمية مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع وهذا ما أكدته أيضا نتائج دراسية (Negretti, Raffaell : 2009) مما يتطلب ذلك تدريب المرأة على الاتصال الفعال بالمؤسسات المجتمعية التي تقدم العديد من الخدمات لها(٨٣).

ج) ومما يؤكد نقص الخبرة لدى المرأة غير العاملة وعدم الإلمام بمتطلبات العمل الناجح حصول هذا المؤشر على الترتيب التاسع ويدل ذلك على أن المرأة لا ترى في ذلك المؤشر ضرورة هامة وقد يرجع ذلك للأسباب الآتية :

- عدم امتلاك المرأة الشجاعة الكافية لاتخاذ قرارات مجتمعية.
- أن المجتمع لا تتيح لها الفرص الكافية لكي تتخذ القرارات التي تؤثر عليها وهذا يستوجب عقد اللقاءات الدورية لمناقشة المشكلات التي تواجه العضوات وتحد من اكتسابهن للقدرات والمهارات التي تزيد من فاعليتهن ، وتزويدهم بالمعلومات والخبرات اللازمة لتنفيذ المشروعات المدرة للدخل.

د) تؤكد عينة الدراسة أن مؤشرات التمكين المرتبطة بالجانب الاقتصادي تعد ذات أهمية لمشاركة المرأة غير العاملة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة بمراكز الشباب ، حيث حصلت على متوسط حسابي (٢١,٩١) ومتوسط مرجح عام (٢,١٩) وبلغت القوة النسبية للبعد (٧٣,٢٦%) بمستوى جيد بما يؤكد أهميتها لعينة الدراسة.

هـ) وتستخلص مما سبق أن أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة غير العاملة بالاشتراك في برامج أندية المرأة بالنسبة لعينة الدراسة هي :

- أن تلم بالجهات المانحة الداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على القرض المناسب لإتمام مشروعها
- أن تتوافر لديها الخبرة والمهارة عن طبيعة المشروع الذي تريد تنفيذه
- أن يتوفر لديها القدرة على تدبير النفقات الأسرية بما يؤدى لإشباع احتياجاتها
- الميل للاستعانة بالخبراء والمتخصص في المجال المرتبط بمشروعي
- الإلمام بوسائل الادخار المختلفة
- أن أدرك طبيعة الظروف التي أمر بها وأختار ما يلائمها من مشروعات
- التعرف على نوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعدني في إنشاء مشروعي

- بينما المؤشرات الآتية لا ترى المرأة فيها مؤشرات أساسية تساعد على تمكينها وهى:
  - أن أستطيع تحديد دراسات جدوى لمشروعات ناجحة تزيد من دخلي
  - أن أكون فكرة عن متطلبات العمل الناجح
  - أن أتمكن من التنسيق بين خدمات المؤسسات المجتمعية القادرة على مساعدتي في تنفيذ مشروعي.

- **النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الرئيس الثالث للدراسة ومؤداه :**

"ما متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية لأندية المرأة"

وسيتم الإجابة عليه من خلال بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٩)

يوضح متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في برامج ومشروعات أندية المرأة

ن = ١٥٠

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل والتعليم الذاتي والعمل	٤٠	٢٦.٧	٨٠	٥٣.٣	٣٠	٢٠	٣١٠	٩.١٦	١٠
٢	توعية الرجل بسيكولوجية المرأة عن طريق آليات تدريبية واستثمارية	٦٠	٤٠	٥٠	٣٣.٣	٤٠	٢٦.٧	٣٢٠	٩.٤٥	٧
٣	دعم وتطوير القدرات الاستثمارية للمرأة من خلال مشروعات الأسر المنتجة وتذليل الصعاب المؤسسية التي تعيق نجاحها	٦٥	٤٣.٣	٧٠	٤٦.٧	١٥	١٠	٣٥٠	١٠.٣٤	٣
٤	محاربة ذلك العنف الثقافي التاريخي القيمي الذي يفضل الخصائص الذكورية على الأنثوية في كل مجالات النشاط الإنساني	٤٩	٣٢.٧	٧٠	٤٦.٧	٣١	٢٠.٦	٣١٨	٩.٣٩	٨
٥	بناء قدرات المرأة بإكسابها نوعية من المهارات تنمي التفكير الابتكاري لدى المرأة للمساهمة في الحياة العامة	٥٥	٣٦.٧	٦٥	٤٣.٣	٣٠	٢٠	٣١٥	٩.٣٠	٩
٦	توفير المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يمكن المرأة من أداء دورها كشريك كامل في التنمية	٥٦	٣٧.٣	٨٠	٥٣.٣	١٤	٩.٤	٣٤٢	١٠.١٠	٥
٧	الارتقاء بمستوى الدراما التلفزيونية لتحمل في طياتها مضامين وأفكارا وقيما تساهم في تنمية الوعي لأبناء المجتمع عامة وللنساء بصفة خاصة	٦٢	٤١.٣	٧٠	٤٦.٧	١٨	١٢	٣٤٤	١٠.١٦	٤

٨	وضع برامج وظيفية تساعد المرأة كوحدة منتجة لا مستهلكة والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير إنتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة	٥٨	٣٨.٧	٦٥	٤٣.٣	٢٧	١٨	٣٣١	٩.٧٨	٦
٩	إيجاد نظام حوافز ومكافآت للعاملين بتلك الأندية وتوفير الدعم المالي لعقد دورات تدريبية لهم وبما يضمن تحقيق أهداف الأندية بنجاح	٨٠	٥٣.٤	٦٠	٤٠	١٠	٦.٦	٣٧٠	١٠.٩٣	٢
١٠	مساعدة المرأة على حسن تنظيم أوقات حياتها ما بين تربية الأبناء وإدارة أعمال المنزل وأوقات الفراغ لممارسات الهوايات بما يشبع رغباتها	٨٥	٥٦.٧	٥٥	٣٦.٧	١٠	٦.٦	٣٧٥	١١.٠٨	١
المجموع		٦١٠	٤٠.٧	٦٦٥	٤٤.٣	٢٢٥	١٥	٣٣٨٥		

المتوسط الحسابي = ٤٢.٤٨ المتوسط المرجح العام = ٤.٢٤ القوة النسبية للبعد = ٧٥.٢٢ %

تشير بيانات الجدول السابق إلى متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في برامج ومشروعات أندية المرأة ولقد أمكن التوصل للنتائج التالية :

أ) أن مؤشرات تطوير أوضاع المرأة عير العاملة جاءت وفق الترتيب التالي : حيث جاءت عبارة مساعدة المرأة على حسن تنظيم أوقات حياتها ما بين تربية الأبناء وإدارة أعمال المنزل وأوقات الفراغ لممارسة الهوايات بما يشبع رغباتها في الترتيب الأول وذلك بنسبة (١١,٠٨%) ، يليها إيجاد نظام حوافز ومكافآت للعاملين بتلك الأندية وتوفير الدعم المالي لعقد دورات تدريبية لهم وبما تضمن تحقيق أهداف الأندية بنجاح بنسبة (١٠,٩٣%) بينما جاءت في الترتيب الثالث بنسبة (١٠,٣٤%) دعم وتطوير القدرات الاستثمارية للمرأة من خلال مشروعات الأسر المنتجة وتذليل الصعاب المؤسسية التي تعيق نجاحها ، ثم عبارة الارتقاء بمستوى الدراما التليفزيونية لتحمل في طياتها مضامين وأفكار وقيم تساهم في تنمية الوعي لأبناء المجتمع عامة وللنساء يصفه خاصة وذلك بنسبة (١٠,١٦%) ، وفى المرتبة الخامسة توفير المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يمكن المرأة من أداء دورها كشريك كامل في التنمية وذلك بنسبة (١٠,١٠%) ثم المرتبة السادسة وضع برامج وظيفية تساعد المرأة كوحدة منتجة لا مستهلكة والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير إنتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة وذلك بنسبة (٩,٧٨%) ، وفي الترتيب السابع توعية الرجل بسيكولوجية المرأة عن طريق آليات تدريبية واستثمارية بنسبة (٩,٤٥%) يلي ذلك محاربة ذلك العنف الثقافي التاريخي القيمي الذي يفضل الخصائص الذكورية على الأنثوية في كل مجالات النشاط الإنساني وذلك بنسبة (٩,٣٩%) وفي المرتبة التاسعة بناء قدرات المرأة بإكسابها نوعية من المهارات تنمي التفكير الابتكاري لدى المرأة للمساهمة في الحياة العامة وذلك بنسبة (٩,٣٠%) ، وأخيرا تأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل والتعليم الذاتي وذلك بنسبة (٩,١٦%)

ب) ترى عينه الدراسة أن مساعدة المرأة على حسن تنظيم أوقات حياتها ما بين تربية الأبناء وإدارة أعمال المنزل وإدارة الأعمال المنزلية واستثمار أوقات الفراغ لممارسة هوايتها بما يشبع رغباتها بالإضافة لإيجاد حوافز ومكافآت للعاملين بتلك الأندية وتوفير الدعم المالي لعقد دورات تدريبية لهن ، ودعم وتطوير القدرات الاستثمارية لها من خلال مشروعات الأسر المنتجة وتذليل الصعاب المؤسسية التي تعيق نجاحها من أهم مؤشرات التطوير التي يمكن أن تسهم في توفير المناخ الذي يساعد السيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على حسن التصرف.

ج) كما حصل مؤشر توعية الرجل لسيكولوجية المرأة عن طريق آليات تدريبية واستثمارية بواسطة بند العنف الثقافي التاريخي القيمي الذي يفضل الخصائص الذكورية على الأنثوية في كل مجالات النشاط الإنساني وبناء قدرات المرأة بإكسابها المهارات التي تمني التفكير الابتكاري وتتيح لها المساهمة في الحياة العامة وذلك بالترتيب السابع والثامن والتاسع وهذا يعكس أهمية وجود منهج تمكيني قائم على التعليم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة غير العاملة إلى مستوى يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية بتلك الأندية.

د) ومما يؤكد شعور المرأة غير العاملة بالضيق لعدم قدرتها على تحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها هو غياب مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل والتعليم الذاتي والعمل والذي جاء في الترتيب العاشر وهذا بلا شك يترتب عليه الآتي :

- جهل المرأة غير العاملة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها
- عدم الرغبة في تعلم الجديد وانخفاض الطموح لديها
- تدنى الوعي الاجتماعي بشأن أهمية تلك الأندية لسكان المجتمع

هـ) وبحساب المتوسط الحسابي لهذا البعد وجد أنه (٤٢,٤٨) والمتوسط المرجح العام بلغ (٤,٢٤) بينما القوة النسبية للبعد (٧٥,٢٢%) بمستوى جيد بمعنى أن تلك المؤشرات تؤكد أهمية تلك المتطلبات التي تسهم في تأهيل المستفيدات ورفع كفاءتها عند المشاركة في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية بتلك الأندية وهذا يتفق مع ما أكدته نتائج دراسة (السيد عفيفي ، ٢٠٠٢) والتي ترى في بعد توفير الخدمات المناسبة للمرأة ضرورة لزيادة مشاركتهن الواعية في التنمية[٨٤].

- وتأسيسا على ما سبق تتحدد أهم متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في برامج ومشروعات أندية المرأة بمراكز الشباب المطورة في الآتي :

- مساعدتها على حسن تنظيم أوقات حياتي وإدارة الأعمال المنزلية وممارسة أوقات فراغي بما يشبع رغباتها.
- إيجاد نظام حوافز ومكافآت للعاملين بتلك الأندية وتوفير الدعم المالي لعقد الدورات التدريبية.
- تطوير القدرات الاستثمارية للمرأة من خلال مشروعات الأسر المنتجة وتذليل المعوقات المؤسسية التي تعيق نجاحها.
- الارتقاء بمستوى الدراما التليفزيونية لتحمل في طياتها مضامين وأفكار في تنمية الوعي للمرأة غير العاملة.
- توفير المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يمكن المرأة من أداء دورها كشريك كامل في التنمية

- وضع برامج تسهم في رفع كفاءة المرأة الإنتاجية وتطوير إنتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة

- **النتائج الخاصة بالإجابة على التساؤل الرئيس الرابع والذي مؤداه** :

" ما التصور المقترح لزيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية "

فيمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الطرح التالي :

- **التصور المقترح لزيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية**

"

أولا : الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح :

أ- الإطار النظري المرجعي للدراسة وأهدافها.

ب- تحليل واستقراء الدراسات والبحوث السابقة وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات.

ج- النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

د- مقابلة الباحث مع بعض الخبراء والمتخصصين من أساتذة مجالات الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وعلم الاجتماع.

ثانيا : أهداف التصور المقترح :

يهدف هذا التصور إلى تحقيق هدف استراتيجي هو كيفية زيادة الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية :

١- الوقوف على معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة المستفيدة من خدمات أندية المرأة.

٢- الإلمام بمؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في برامج ومشروعات أندية المرأة.

٣- تحديد متطلبات تطوير أوضاع المرأة غير العاملة للمشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة.

ثالثا : الفلسفة التي يستند عليها التصور المقترح :

– توفير المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يمكن المرأة غير العاملة من أداء دورها كشريك كامل في التنمية.

– وضع برامج وظيفية تساعد المرأة كوحدة منتجة لا مستهلكة والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير إنتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة.

– دعم وتطوير القدرات الاستثمارية للمرأة غير العاملة من خلال مشروعات الأسر المنتجة وتذليل الصعاب المؤسسية التي تعيق نجاحها.

– إتاحة الفرص الكاملة لإمداد المرأة غير العاملة بالإشباع الاجتماعي والتقدير والمكانة وفرص الارتباط بالآخرين بشكل فعال.

– إمداد المرأة بالمعرفة اللازمة والموارد والقرارات التي تود الوصول إليها حتى يمكنها المشاركة في الأنشطة والمشروعات التنموية.

– خلق فرص مناسبة لتشجيع المرأة غير العاملة على تحمل مسئولية أعباء العمل التنموي.

– تهيئة المناخ الذي يسمح بالوقوف على رؤية المرأة غير العاملة لمجتمعها والمعوقات التي تشعر بها حين تتفاعل مع هذا المجتمع.

رابعا : محتويات التصور المقترح :

يشمل هذا التصور على كيفية التغلب على معوقات إكساب الوعي التنموي للمرأة غير العاملة وتحديد مؤشرات تمكينها من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة التابعة لمراكز الشباب.

أ) فيما يتصل بكيفية التغلب على معوقات إكساب الوعي التنموي :

- بالنسبة للتي تتصل بالمستفيدات من برامج ومشروعات أندية المرأة يمكن بيانها فيما يلي :
  - تزويد المرأة بإجراءات استفادتها من خدمات المؤسسات المجتمعية وكيفية الحصول على الأوراق والمستندات المطلوبة.
  - تحليل المشكلات التي تواجهها وتحقيق وعي ملائم لمشكلاتها واحتياجاتها وإمكانياتها وموارد المجتمع .
  - إيقاظ الرغبة لديها في تعلم الجديد.
  - مراعاة تناسب توقيت الأنشطة والبرامج بأندية المرأة مع ظروف المستفيدات.
  - دعم الثقة بالنفس لديها وإتاحة مساحة من حرية التعبير عن آرائها.
  - تهيئة المناخ الذي ينتج قدرة السيدات على إقامة اتصالات فعالة على كافة المستويات بالنادي.
  - تدريب المرأة على كيفية مواجهة المسئولية وعرض مشكلاتها وتحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها.
- وفيما يتصل بكيفية التغلب على المعوقات المرتبطة بالأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في مجال عمل المرأة فيمكن توضيحها في التالي :
  - وجود منهج تمكيني قائم على العلم والتدريب المستمر للوصول بالمرأة غير العاملة إلى مستوى يسمح لها بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التنموية لنادي المرأة.
  - تنوع الاستراتيجيات المهنية المستخدمة في تعديل أنماط السلوك السلبي للمرأة غير العاملة.
  - توضيح أبعاد الدور المهني والمسئوليات المرتبطة بطبيعة عمله.
  - إتاحة الفرصة بين جميع العاملين والمستفيدات لتبادل وجهات النظر المرتبطة بتحديد أولويات برامج ومشروعات أندية المرأة.
  - قيام الأخصائي بتعليم وتدريب المرأة على أساليب اتخاذ القرارات وصناعة القرار المناسب.
  - مساعدة المرأة غير العاملة على التحرر من السلبية واللامبالاة وتدريبها على إقامة اتصالات فعالة على كافة المستويات بما يحقق المنفعة لها وللمجتمع.
- وأما عن كيفية التغلب على المعوقات المتعلقة بأندية المرأة فيمكن الإشارة إليها فيما يلي :
  - تقديم المساعدة الفنية والإدارية عند الحاجة إليها من قبل المستفيدات.
  - الحرص على تعبئة المصادر المادية التي تعين على تحقيق أهداف وأنشطة ومشروعات تنمية المرأة.
  - دعم الإمكانيات بالشكل الذي يعزز من كفاءة عناصر فريق العمل وتحقيق الفاعلية للبرامج والأنشطة التي تتيحها تلك الأندية.

- توفير المناخ الذي يساعد المستفيدات على التمرس في أعمال التخطيط واتخاذ القرارات وتدريبهم على حسن التصرف في المواقف الطارئة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والبعد عن البيروقراطية بما ييسر سبل الاستفادة من خدمات تلك الأندية.

• وعن كيفية التغلب على المعوقات التي تتصل بالمجتمع المحلي فيمكن طرحها فيما يلي :

- رفع مستوى الوعي الاجتماعي بشأن أهمية تلك الأندية لسكان المجتمع.
- اهتمام وسائل الإعلام في عرض نماذج إيجابية للمرأة المشاركة في العمل الاجتماعي والتنموي.
- تكثيف الاهتمام بالمشاركة المجتمعية للقيادات النسائية في برامج أندية المرأة.
- توفير الدعم المادي الكافي للدعاية والإعلان عن المشروعات التنموية التي تساهم في نمو قدرات ومواهب المرأة ورفع معنوياتها وتعريفها بحقوقها الاجتماعية.

ب)وأما عن مؤشرات تمكين المرأة غير العاملة من المشاركة في البرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة يمكن إجمالها كالتالي :

• المؤشرات المرتبطة بالجانب الاجتماعي :

- أن تتوفر لدى المرأة غير العاملة القدرة على المشاركة في برامج ومشروعات تلك الأندية.
- مشاركة المرأة غير العاملة في تبصير الزوجات بالعلاقات الأسرية.
- توفر القدرة لدى المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأسرتها.
- المساهمة في المشروعات التنموية سواء بالجهد أو المال أو جمع التبرعات.
- إدراك المرأة غير العاملة لحقوقها والمطالبة بها.
- توفير القدرة لديها على تحديد ما تريده في حياتها.
- معرفة واجباتها تجاه الحي الذي تعيش فيه.
- التمكن من تحديد المشكلات التي تواجهها ووضع الحلول المناسبة لها.

- **المؤشرات المرتبطة بالجانب السياسي :**

١- توفر الرغبة لدى المرأة غير العاملة في تحمل أعباء خدمة مجتمعها.
٢- معرفة المرأة غير العاملة بالجهود التي يبذلها رجال السياسة في الحي الذي تقطن به.
٣- متابعة المرأة غير العاملة للأخبار اليومية عن الأحداث الراهنة في المجتمع.
٤- حرص المرأة غير العاملة على تنمية الوعي السياسي لأبنائها.
٥- حرص المرأة غير العاملة على تكوين صلات بالقيادات السياسية للأحزاب المختلفة.
٦- تهيئة المناخ الذي ينتج القدرة على القيادة والتأثير في الآخرين.

- **المؤشرات المرتبطة بالجانب الاقتصادي :**

١- ضرورة توفر الخبرة والمهارة عن طبيعة المشروع الذي تشرع المرأة في تنفيذه.
٢- ضرورة توفر القدرة لدى المرأة على تدبير نفقاتها الأسرية بما يؤدي لإشباع احتياجاتها.
٣- الإلمام بالجهات المانحة الداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على القروض المناسبة لإتمام المشروعات.
٤- الميل للاستعانة بالخبراء المتخصصين في المجال الذي يرتبط بمشروع المرأة.
٥- إلمام المرأة غير العاملة بوسائل الادخار المختلفة.
٦- إدراك المرأة لطبيعة ظروفها واختيار ما يلائمها من مشروعات تتفق مع تلك الظروف.
٧- إلمام المرأة بنوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعدها في إنشاء مشروعها.

خامسا : الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق أهداف هذا التصور :

أ- إستراتيجية تغيير السلوك : وتستخدم في تزويد المرأة غير العاملة ببعض الإجراءات والوسائل التي تسهم في التعامل النشط مع بعض المعتقدات والممارسات المجتمعية التي تحد من مشاركتها في العمل التنموي.

ب- إستراتيجية العدالة : وتهدف لتفعيل المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات ويشجع المرأة غير العاملة على القيام بجهود وأنشطة في مجالات التنمية.

ج- إستراتيجية الاتصال : حيث أن هذه الاستراتيجية تمكن من تسهيل عملية الاتصال بين السيدات وقيادات مراكز الشباب ومسئولي أندية المرأة وتحقق التماسك بين أفراد المجتمع وتقويته في مقابل التيارات المخالفة وذلك باستخدام تكنيك العمل المشترك والإقناع والتعاون.

د- إستراتيجية التنمية : وتتمثل في الجهود المبذولة من قبل الممارس العام في إطار فريق العمل بأندية المرأة لتنمية مهارات وقدرات المستفيدات كي يتمكنوا من تحقيق أهدافهم في ضوء الموارد المادية والتنظيمية والتكنولوجية المتاحة باستخدام تكنيك الإقناع والعمل المشترك.

سادسا : أدوار الممارس العام في رفع الوعي التنموي للمرأة غير العاملة بأندية المرأة

١- دور الميسر : حيث يساعد المرأة على تحليل الظروف والمشكلات التي تواجهها وتحقيق وعي ملائم لمشكلاتها واحتياجاتها وتسهيل الحوار والمناقشات.

٢- دور المرشد : تبصير المرأة ببعض المعارف والمعلومات عن المجتمع ومؤسسات الخدمات والمشروعات والموارد التي تمكنها من فهم السياق المجتمعي الذي تعيش فيه والعمل على تكوين علاقات ودية مع عناصر فريق العمل.

٣- دور الإداري : يتولى الممارس العام الإشراف على تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج التي يمكن أن تقوم بها أندية المرأة لإكساب المرأة أنماط السلوك الذي يمكنها من المشاركة في المشروعات التنموية بشكل فعال.

٤- دور الخبير : حيث يتمكن الممارس العام من إتاحة فرص ملائمة لقدرات المرأة بصرف النظر عن مستواها الاجتماعي والاقتصادي وإمدادها بالمعلومات والمعارف المرتبطة بالأنشطة والمشروعات التنموية لأندية المرأة كما يمكنه تزويد المرأة بالخبرة المطلوبة للتعامل مع أي مشكلة من المشكلات وإبداء رأيه كخبير في المسائل الاجتماعية.

٥- دور المدافع : يتدخل الممارس العام لمنح القوة غير العاملة من أجل الدفاع عن قضاياها والتي تعوق مشاركتها بفاعلية في البرامج والمشروعات التنموية وذلك من خلال تنظيم جهودها وتوجيهها وتوظيفها بشكل مناسب من خلال الاعتماد على إمكانيات وطاقات المجتمع ومن ثم المرأة من أجل الدفاع عن مطالبها وحقوقها.

٦- دور المغير للسلوك : يسعى الممارس العام لتدريب المرأة غير العاملة على كيفية خلق الفرص المناسبة لتشجيعها على أن تتحمل مسئولية أعباء العمل التنموي وأن يكون لديها القدرة على تحديد العلاقة بين مشكلاتها ومشكلات المجتمع ككل وتدريبها على طرق وتحديد وحل المشكلات.

سابعا : التكتيكات المستخدمة في التصور المقترح :

أ-التناول الإعلامي لقضايا المرأة غير العاملة.
ب- التعليم والتدريب.
جـ- المناقشة الجماعية.
د- الاتصالات المباشرة.
هـ- المحاضرات والندوات والمؤتمرات.
و- المقابلات مع الخبراء والمتخصصين.
ز- ورش العمل.

ثامنا : أنسب المهارات المهنية لتحقيق أهداف هذا التصور :

١- مهارة تحديد وحل المشكلة : لتشجيع المرأة على تحديد احتياجاتها ومشكلات المجتمع ككل وتحديد الأهداف التنموية التي تريد تحقيقها وتجميع المعلومات اللازمة وترتيب مشكلاتها وفق أهميتها وأولويتها وأن تملك مهارة وضع حلول مناسبة للمشكلات.

٢- مهارة استثمار الموارد : تزويد المرأة بالثقة في نفسها وأن تمتلك القدرة على التعبير عن آرائها واستثمار إمكاناتها الذاتية وتوظيف الموارد المؤسسية بأندية المرأة وكذا المؤسسات التنموية ذات الصلة بالمجتمع لتحقيق أهدافها التنموية.

٣- مهارة الاتصال : من خلال إمداد المرأة غير العاملة ببعض الإجراءات والوسائل التي تسهم في التعامل الجاد مع بعض المعتقدات والممارسات المجتمعية التي تحد من مشاركتها بفاعلية في الأنشطة التنموية لبرامج أندية المرأة.

٤- مهارة إدارة الحوار : لإمداد المرأة بالمعارف والمعلومات اللازمة من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين وعقد لقاءات مفتوحة مع المسئولين عن الخدمات المتنوعة في المجتمع وكيفية الحصول عليها.

تاسعا : متطلبات نجاح التصور المقترح :

١- العمل على وضع معايير واضحة لقياس معدل الأداء المهني وقيام الممارس العام بدوره طبقا لطبيعة الجهاز الذي يعمل فيه.

٢- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والفنية القائمة بأندية المرأة واكتشاف المواهب الكامنة واستثمارها.

٣- التأكيد على الجانب الإنساني الاجتماعي الذي يضمن أفضل مواجهة ممكنة لمشكلات الوعي التنموي لدى المرأة غير العاملة من خلال الوقوف على واقع الوعي التنموي لديها وأهم معوقاته.

٤- العمل على اكتشاف القيادات النسائية بالمجتمع وتنمية خبراتهن ومهارتهن.

٥- ضمان مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية في البرامج التنموية سواء عند مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة أو التقويم.

٦- إشعار المرأة غير العاملة بأهمية آرائها ومقترحاتها في برامج ومشروعات التنمية.

٧- العمل على إقناع أهالي المجتمع بدور المرأة غير العاملة في تنمية المجتمع.

٨- توفر الموارد المالية والبشرية والتنظيمية اللازمة لوضع خطة تفصيلية للبرامج والمشروعات التنموية بأندية المرأة وبما يحقق الأهداف المجتمعية.

مراجع البحث

١. عبد المحسن عبد المقصود سلطان : المرأة في المجتمع المعاصر ، القاهرة ، دار العلم والثقافة ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٣.

٢. حسام طلعت بندق : تنمية الوعي السياسي للمرأة المصرية ، كفر الشيخ ، مكتبة أنس بن مالك ، ٢٠١٠، ص ١٠.

٣. إقبال الأمير السمالوطي : التنمية البشرية ، أهداف واستراتيجيات لعام ٢٠٠٠، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١.

٤. محمد عرفات عبد الواحد : إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة بالريف ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٠ – ١١ / ٣/٢٠٠٩.

٥. نادية عبد الجواد الجرواني : الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة للمرأة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الأول ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤٩.

٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، أهداف التنمية للألفية ، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٣٣.

٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت ، القاهرة ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٣.

٨. عبد الخالق عفيفي : الخدمة الاجتماعية – النشأة والتطوير ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٢.

٩. سميرة إبراهيم الدسوقي : تقويم جهود المنظمات غير الحكومية في محو أمية المرأة المعيلة لتمكينها من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي ، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٢ – ١٣ مارس ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٥٣.

١٠. هدى توفيق محمد سليمان : دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة (دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية) ، مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ١١ ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨٣.

11. Srivastava , S – K :Statues of woman in relation to self-awareness and career , vol 3 (1-2)Jun 2005 , pp. 21 – 26.

١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : تقرير إحصائي متخصص ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥.

١٣. مجدي محمد مصطفى عبد ربه : أثر تدخل الخدمة الاجتماعية لزيادة الوعي التنموي بين طلاب الجامعة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٧.

١٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : تقرير إحصائي متخصص ، النشرة السنوية لإحصاء النشاط الرياضي في المنشآت الرياضية ، ٢٠١٠.

١٥. ماهر أبو المعاطي علي : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، بحث منشور المؤتمر العلمي الخامس عشر ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص٨٨.

١٦. منال فاروق سيد : تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل مشاركة الطالبات في الأنشطة الجامعية "دراسة ميدانية مطبقة على جامعة السلطان قابوس" مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الأول ، العدد (١٧) ، ٢٠٠٤.

١٧. هدى عبد الفتاح عيد : استخدام طريقة تنظيم المجتمع في مساعدة التنظيم النسائي على تحقيق دوره ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٢.

١٨. إقبال الأمير السمالوطي : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، العدد التاسع ، ١٩٩٨.

١٩. إلهام عبد الحميد فرج وكمال حامد مغيث : المعوقات الاجتماعية والثقافية لعمل المرأة التطوعي ، المؤتمر الدولي حول الخدمة الاجتماعية والمستقبل في البلاد النامية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ١٩ – ٢٧ يناير ١٩٩٢.

٢٠. رضا سلامة علي : الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة "دراسة مطبقة على الجمعية النسائية بفاقوس محافظة الشرقية" ، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر العولمة والخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الثاني ٣ – ٤ مايو ٢٠٠٠ ، ص ١٠٠٤.

٢١. هدى توفيق محمد سليمان : إسهامات الخدمة الاجتماعية في تنشيط مشاركة المرأة الريفية في مشروعات برنامج "شروق"، المؤتمر العلمي الحادي عشر (العولمة والخدمة الاجتماعية) ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الأول ، ٣ – ٤ مايو ٢٠٠٠.

٢٢. محمد عمر الطنبولي : المرأة الريفية العربية ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ط١ ، ٢٠٠١.

٢٣. أبو النجا محمد العمري : المعوقات التي تواجه المرأة للتطوع في الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة "دراسة مقارنة بين آراء المتطوعات في مجلس الإدارة والجمعية العمومية" بحث منشور مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، العدد الحادي عشر ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٧٠.

٢٤. نادية حليم سليمان : الفقر والنساء المعيلات للأسر ، الأبعاد وصور المواجهة ندوة سياسات التكيف الهيكلي في مصر ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣.

٢٥. هدى سعيد السيد بهلول : الأثر التعليمي لبرنامج إرشادي لتنمية وعي المرأة في بعض مجالات الاقتصاد المنزلي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنوفية ، كلية الاقتصاد المنزلي ، ٢٠٠١.

٢٦. السيد عبد الفتاح عفيفي : إدماج المرأة العربية في التنمية بين الرؤى العربية والإفريقية ، دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية المناطق الحضرية المتخلفة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٣.

٢٧. نشوى توفيق : تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، دراسة اجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٤.

٢٨. هدى عاصم خليفة : نوعية الحياة وعلاقتها بالضغوط لدى المرأة العاملة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٤.

٢٩. منال طلعت محمود : إدارة المرأة لمراكز الشباب (الواقع – المعوقات) دراسة مطبقة على مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ١٨ ، الجزء الأول ، ٢٠٠٤.

٣٠. نادية عبد الجواد الجرواني : الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة للمرأة "دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الجزء الأول ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٧.

٣١. سامية بارح : استخدام التمكين لتنمية قدرات المرأة المهمشة بالمناطق العشوائية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣٢. هيام شاكر خليل : تقويم فعالية الأساليب المهنية لطريقة العمل مع الجماعات لتنمية المهارات القيادية لدى المرأة "دراسة مطبقة على أندية المرأة بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة " بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٠ – ١١ مارس ٢٠٠٩ .

33. Mercier and Others: An application of Theory Driver Evaluation to a Drop in youth Center, vz4 n1 Feb, 2000, pp: 73-91.

34. Jalilvand, Mashid. Married Women, work and values, V 123, N8, Aug, 2000 pp: 26-31.

35. Jain Neeta, Gunthey, a Ravi, Martital and Just Ment and Problems among working women. Journal of The social Sciences, Vol. 17 (1). Jon 2001, pp. 55-58.

36. Agnes Apusigah Reconsidering Women, Development and Education in Ghana. T ward critical Trans Formation PhD, Canada, Queen's University at Kingston, 2002.

37. Sahu, F. M, Rath, sangeeta. Self. Efficacy and wellbing in working and non working women The moderating role of involvement, Vol. 15 (1) Jul- Dec 2003, Pp: 187-200.

38. Bordon , A.M. Education As A Route for young women Empowerment in Rural Mexico P.h.D., York , Uk, 2004.

39. Rosales Laura Leai, Status of women in relation to self. Awarenss and Careet, Vol 3(1-2) Jun 2005, pp 21-26.

40. Liefeld, Julie, Ann : Positive youth development and inner city youth : Acontexuel approach, United States Connecticut, university of Connecticut, Ph. P. Naat 321550, 2006.

41. Okan, Barbaraf, Ziady Laurren Gallo : Reas fining The Career Ladder. New vision of women at work, New York, Ny. US, Guilford press, US, 2005, pp: 215-236.

42. Rubin Feld, Stacey Klein baum. Neigh bot hood Youth Centers Connecticut (Aprocess analysis) United States, Uni Connecticut, PhD. 2006.

43. Aradhana Sharma , Women's Development Through Empowerment : the Gender of The State and the State of Gender in India , PhD, Stanford , University , 2008.

٤٤. عبد الرحمن محمد العيسوي : الإسلام والإنسان المعاصر (دراسة نفسية)، القاهرة ، بدون ، ٢٠٠١ ، ص ٢١.

٤٥. ناهد رمزي : المرأة والإعلام في عالم متغير ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٣.

٤٦. رقية سليم : المرأة والمشكلات الحاضرة وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار الأمين ، ٢٠٠٢ ، ص ١١.

٤٧. مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٥.

48. Catherine and Angus steveson . Oxford English. Dictionary , Oxford University press , P.304.

٤٩. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٨٨.

50. Long man New Junior English Dictionary , Egyptian international publish in company , 2013 , p.72.

٥١. محمد نبيل سعد سالم : مؤشرات تخطيطية لتنمية وعي المرأة العاملة بأدوارها في المجتمع ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ١٦ ، الجزء الأول ، ٢٠٠٤.

٥٢. محمد منير حجاب : المعجم الإعلامي ، القاهرة ، دار الفجر ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٢٠.

53. Rosales Laura Leai , status of women in relation to self-awareness and careet , vol3 (1 - 2)Jun 2005.

٥٤. هناء محمد السيد عبد المجيد : نحو تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعيات رجال الأعمال على إشباع احتياجات المرأة الفقيرة "دراسة مطبقة على جمعية رجال الأعمال بمركز أخميم بمحافظة سوهاج" ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١١ – ١٢ مارس ٢٠٠٧، ص ٤٨٠٢.

٥٥. عبد الباسط عبد المعطي : الوعي التنموي العربي (ممارسة بحثية) القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠.

٥٦. عبد المحسن عبد المقصود سلطان : المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، دار المعرفة الثقافية ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٠.

٥٧. سامية حسن الساعاتي : المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الدار المصرية السعودية ، ٢٠٠٦ ، ص ٨١.

58. long man New Junior English Dictionary , Egyptian international publish in company ,2012 - 2013 , p.64.

59. Catherine and Angus steveson : Oxford English. Dictionary , Oxford University press , p .271.

٦٠. وزارة الشباب : دليل عمل أندية المرأة بمراكز الشباب ، القاهرة ، مطبعة وزارة الشباب ، ٢٠٠٤ ، ص ٣.

٦١. خالد صالح محمود : تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي مع أندية المرأة الملحقة بمراكز الشباب ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٤ – ١٥ مارس ، ٢٠٠٣.

٦٢. سامية حسن الساعاتي : المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الدار المصرية السعودية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٣

٦٣. عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ط٢ ، ص ٨٨.

٦٤. محمد عبد الفتاح محمد : الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨.

٦٥. عائشة التايب : المرأة العربية والأورومتوسطية شراكة وتنمية في عالم متحول (أعمال الندوة الدولية المنعقدة بمالطا) ، القاهرة ، منظمة المرأة العربية ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٢.

٦٦. ناهد رمزي : المرأة والإعلام في عالم متغير ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

٦٧. حمدي عبد الحارس البخشونجي : التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية ، الإسكندرية ، المكتب العلمي ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠.

٦٨. يسري دعبس : البيئة والتنمية المستديمة قضايا وتحديات ، الإسكندرية ، دار البيطاش ، ٢٠٠٦ ، ص ٥١٣.

٦٩. كوني سينزلي : المرأة والإدارة (تنمية المهارات الأساسية للنجاح) ، ترجمة سماح إمام ، القاهرة ، دار هلا ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤٦.

٧٠. محمد عبد الفتاح محمد : ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٧-١٨.

٧١. رشاد أحمد عبد اللطيف : نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع ، القاهرة ، دار المهندس ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٩.

٧٢. عبد الخالق محمد عفيفي : الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ، موجهات نظرية – تطبيقات عملية ، القاهرة ، بدون ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٢٧-١٢٨.

٧٣. فؤاد البهي السيد : علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٩.

74. Ladder : New visions of women at work , New York , Ny , Us , Guilford press , 2005.

٧٥. مجدي محمد مصطفى عبد ربه : أثر تدخل الخدمة الاجتماعية لزيادة الوعي التنموي بين طلاب الجامعة ، مرجع سبق ذكره.

٧٦. أحمد إبراهيم حمزة : مؤشرات تخطيطية لتنشيط مشاركة المرأة في العمل التطوعي ، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية "الخدمة الاجتماعية والرعاية

الإنسانية في عالم متغير" القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٢ – ٣/١٣، ٢٠٠٨.

٧٧. نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن : متطلبات إدماج المرأة في التنمية ، مرجع سبق ذكره.

٧٨. مجدي محمد مصطفى عبد ربه : أثر تدخل الخدمة الاجتماعية لزيادة الوعي التنموي بين طلاب الجامعة ، مرجع سبق ذكره.

٧٩. هيام شاكر خليل : تقويم فعالية الأساليب المهنية لطريقة العمل مع الجماعات لتنمية المهارات القيادية لدى المرأة ، مرجع سبق ذكره.

٨٠. نادية عبد الجواد الجرواني : الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة للمرأة "دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة " ، مرجع سبق ذكره.

٨١. وفاء يسري إبراهيم : تصور مقترح لتمكين المرأة من المشاركة السياسية من خلال المنظمات الأهلية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثالث عشر ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٢.

82. Okun , Barbaraf , New visions of women at work , op.cit.

83. Negreiti, Raffaella : Metacognitive awareness in development writing studnts, united States – Hawaol, university of Hawali at Monoa, Ph. D., AAT 3367918.2009.

٨٤. السيد عبد الفتاح عفيفي : إدماج المرأة العربية في التنمية بين الرؤى العربية والإفريقية ، مرجع سبق ذكره.